الاستقلال
AL-ESTQLAL
صحيفة يومية سياسية شاملة

الخميس 11 جمادى الآخرة 1446هـ 12 ديسمبر 2024م | السنة: 29 | العدد: 2962 | 12 صفحة | 1شيكل
www.alestqlal.com

مقاومون يطلقون النار باتجاه قوات الاحتلال في طولكرم

طولكرم/ الاستقلال:
أطلق مقاومون، أمس الأربعاء، النار باتجاه قوات الاحتلال الاسرائيلي في مدينة طولكرم، شمال الضفة الغربية المحتلة.
وأفادت مصادر محلية، بأن مقاومين أطلقوا النار وألقوا قنبلة محلية الصنع باتجاه قوات الاحتلال في بلدة قفين.
وأضافت المصادر ذاتها، أن قوات الاحتلال تراجعت من المكان بشكل محدود، مشيرًا إلى أن القوات المتوغلة أطلقت الرصاص باتجاه المواطنين وممتلكاتهم.

النخالة يصل إلى القاهرة لبحث مستجدات صفقة التبادل

غزة/ الاستقلال:
قالت حركة الجهاد الإسلامي، مساء أمس الأربعاء، إن وفداً منها برئاسة أمينها العام زياد النخالة وصل أمس إلى القاهرة؛ لبحث مستجدات صفقة تبادل الأسرى.
وأوضحت الجهاد، في تصريح وصل "الاستقلال"، أن زيارة القاهرة تهدف لإجراء مباحثات تتناول مستجدات صفقة تبادل الأسرى بين قوى المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وسُبل إدخال الإغاثة إلى قطاع غزة.
وتابعت أن الزيارة جاءت تلبية لدعوة مصرية.
ويضم وفد الجهاد الإسلامي أيضاً، نائب الأمين العام للحركة الدكتور محمد الهندي.

عشرات الشهداء والجرحى في مجازر مستمرة في القطاع والاحتلال يواصل حرق ونسف المنازل

غزة/ الاستقلال:
استُشهِدَ أكثر من 50 مواطناً، أمس الأربعاء في قطاع غزة، في حين واصل الاحتلال الإسرائيلي تكثيف غاراته الجوية العنيفة والقصف المدفعي وحرق ونسف عشرات المنازل في شمال وجنوبي القطاع. وقالت مصادر طبية، إن 53 فلسطينيًا استُشهِدوا في غارات إسرائيلية على قطاع غزة منذ فجر أمس الأربعاء، 34 منهم شمالي القطاع.
وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، تتمة ص 11

صلاة الجنازة على الشهداء في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة (APA images)

الاحتلال يصادر 432 دونماً غرب سلفيت ويهدم عدة منازل في الضفة والداخل المحتل

الضفة الغربية- الداخل المحتل/ الاستقلال:
أصدرت قوات الاحتلال أمس الأربعاء، قراراً بمصادرة 432 دونمًا من أراضي غرب سلفيت، في حين هدمت قوات الاحتلال . . تتمة ص 11

إصابات بالرصاص والاختناق بمواجهات مع الاحتلال بالضفة والقدس

الضفة الغربية- القدس المحتلة/ الاستقلال:
أصيب عدد من المواطنين بالاختناق، مساء أمس الأربعاء، خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي قرية مادما جنوب نابلس. وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت القرية. تتمة ص 02

صحيفة: مفاوضات التهدئة في غزة دخلت مرحلة جديدة

03

تحليل: حل الإدارة المدنية بالضفة يهدف لتحويلها جزء لا يتجزأ من «إسرائيل»

غزة/ سماح المبحوح:
يوماً بعد الآخر يحوّل اليمين المتطرف الإسرائيلي حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة إلى جحيم لا يُطاق، حيث يسعى وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش لحلّ «الإدارة المدنية» المسؤول عنها في الضفة الغربية، تتمة ص 05

غرفة تجارة غزة لـ «الاستقلال»: الاحتلال يستخدم «التجويع» أداةً لتفريغ شمال قطاع غزة من سكانه

غزة/ خالد اشتيوي:
أكد مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة وتجارة وصناعة وزراعة محافظة غزة خليل عطا الله أن الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع حرب الإبادة في 7 أكتوبر 2023 يعرقل دخول المواد الأساسية عبر الشاحنات التجارية إلى السكان سواء في الجنوب أو الشمال تتمة ص 02

ما تداعيات رفض السلطة تشكيل لجنة «الإسناد المجتمعي» ؟

03

محذراً من تداعيات تساوق بعضهم مع ما يمارسه الاحتلال

غرفة تجارة غزة لـ «الاستقلال»: الاحتلال يستخدم «التجويع» أداةً لتفريغ شمال قطاع غزة من سكانه

غزة/ خالد اشتيوي:
أكد مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة وتجارة وصناعة وزراعة محافظة غزة خليل عطا الله أن الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع حرب الإبادة في 7 أكتوبر 2023 يعرقل دخول المواد الأساسية عبر الشاحنات التجارية إلى السكان سواء في الجنوب أو الشمال من قطاع غزة، الأمر الذي فاقم معاناة المواطنين وتسبب في انتشار المجاعة في أنحاء القطاع كافة.

وأضاف عطا الله لـ"الاستقلال"، أن الاحتلال من خلال هذه الممارسات يزيد من تضييق الخناق على المواطنين وحصارهم وتجويعهم، وصولاً إلى تهجيرهم في إطار حرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال على الفلسطينيين في قطاع غزة".

ولفت إلى أن ما يسمح الاحتلال بدخوله هو عدد محدود جداً وبطرق غير رسمية وغير قانونية عبر تنسيقات خاصة مقابل مبالغ مالية كبيرة وآلية يتحكم بها، الأمر الذي ترفضه الغرف التجارية والصناعية والزراعية في قطاع غزة.

تفريغ للشمال

وأوضح عطا الله أن الإجراءات والعراقيل الإسرائيلية التي تُوضَع أمام الحركة التجارية في قطاع غزة تأتي ضمن مخطط إسرائيلي بات واضحاً ومعروفًا، هدفه التضييق على الفلسطينيين وتحديداً شمال القطاع لتجويع أهله وترحيلهم وصولاً إلى تفريغ شمال القطاع بشكلٍ تامّ من السكان.

وبيّن أن قطاع غزة وبشكلٍ أكبر شمال القطاع يعاني من انعدام تام للأمن الغذائي جراء السياسة التي ينتهجها الاحتلال بحق المواطنين هناك، الذين يشهدون مستويات متدنية جداً من البضائع المتوفرة في الأسواق التجارية أو حتى المساعدات الغذائية.

وأضاف، أن الاحتلال يسعى لفرض حالة من عدم الاستقرار واستخدام التجويع كأداة ضغط سياسية، ومعني بفرض حالة عشوائية وغير نظامية في إدارة القطاع، كما يعمل على إفشال أية محاولة لترتيب وتنظيم الحركة التجارية في القطاع ومحاربتها بوسائل وطرق متعددة، ورفض التعامل مع أية أجسام رسمية أو حكومية.

أسعار جنونية!

وحول الارتفاع الجنوني في أسعار السلع، أرجع عطا الله ذلك إلى عدة أسباب، منها: المبالغ المالية التي يفرضها الاحتلال مقابل التنسيق لمرور بضائعهم، إلى جانب الحاجة الماسة لتأمين تلك البضائع في ظل الظاهرة السيئة المنتشرة لقُطّاع الطرق وسرقة الشاحنات باستمرار، وهذا غير مبرر للارتفاع المهول بالأسعار، ولكن هذه حقيقة الأمر.

وبيّن أن الغرفة التجارية خاطبت في أكثر من مرة التجار وأصحاب البضائع بتخفيض الأسعار في ظل ما يعيشه السكان من انعدام للدخل وتوقف الحياة منذ أكثر من عام، مشيراً إلى أن ذلك لاقى استجابة من بعضهم وشهدنا انخفاضاً بالأسعار ولكن ليس بالشكل المطلوب، معبراً عن أمله أن يستمر هذا الانخفاض وأن تصل البضائع للمواطن بسعرها المعقول والمناسب.

وأضاف: "خاطبنا أيضاً الجهات الرقابية وذات العلاقة بضرورة متابعة الأسواق وضبط الأسعار وصولاً إلى أسعار ما قبل الحرب حتى يتسنى للمواطن شراء ولو القليل من مستلزماته الأساسية في ظل هذه الظروف القاهرة التي تعصف بشعبنا".

وتابع، تم تقديم أكثر من مقترح وكتاب لمطالبة المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي والرباعية الدولية من أجل السماح بشكل كامل للتجار بإدخال البضائع والمواد الأساسية لقطاع غزة بطرق رسمية، ودون شروط ودون الاقتصار على جهات محددة أو تجار معينين، في حين لم تتم الاستجابة إلى الآن لأيٍّ من هذه المطالب.

ودعا عطا الله المنظمات والهيئات الدولية والحقوقية كافة بممارسة دورها بالضغط على الاحتلال؛ لوضع آلية معينة والسماح بإدخال البضائع بطرق قانونية ورسمية لكافة التجار في جميع أنحاء قطاع غزة وتزويده بالمواد الغذائية والأساسية ووقف حرب الإبادة والتجويع الممنهجة التي يمارسها الاحتلال بحق الفلسطينيين في القطاع.

تساوق مع الاحتلال

وفي سياق آخر، حذر عطا الله من التداعيات الخطيرة لممارسات بعض الذين تتساوق أفعالهم مع الاحتلال، ويساهم في تفريغ أسواق شمال قطاع غزة عبر ترتيب عمليات لنقل كميات كبيرة من السلع الأساسية من شمال القطاع لجنوبه، الأمر الذي يضاعف الأسعار ويضاعف أيضاً من معاناة المواطنين ويثقل كاهلهم.

واعتبر أن هذه الأعمال المشبوهة والمرفوضة وطنياً تساهم بشكل مباشر في تنفيذ المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تفريغ شمال القطاع من مقومات الحياة وبالتالي تهجير سكانه قسراً.

وحذر عطا الله من مغبة التعاون أو الانخراط في أيّ نشاط يساهم في تفريغ شمال القطاع من سكانه وبضائعه، مشيراً بأن الغرفة التجارية ستعلن عن إجراءات صارمة ضد المتورطين، تتضمن التحقق من هوية كل من يشارك في هذه العمليات، وإحالتهم إلى الجهات المختصة لاتخاذ العقوبات القانونية اللازمة، كذلك إدراج أسمائهم في "القائمة السوداء"؛ لكشف أفعالهم أمام المجتمع. وأكد أن هذه التصرفات لا تخدم سوى الاحتلال وأهدافه في تهجير المواطنين من بيوتهم وأراضيهم، وهي خيانة للثوابت الوطنية وللأخلاق المجتمعية التي تحكم شعبنا.

ودعا عطا الله جميع الأطراف، أفراداً ومؤسسات، إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية والتكاتف في مواجهة هذه المخططات الخطيرة التي تهدف إلى كسر صمود شعبنا وإفراغ أرضنا.

إصابات بالرصاص والاختناق بمواجهات مع الاحتلال بالضفة والقدس

الضفة الغربية- القدس المحتلة/ الاستقلال: أصيب عدد من المواطنين بالاختناق، مساء أمس الأربعاء، خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي قرية مادما جنوب نابلس.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت القرية بعدة آليات عسكرية، وسط إطلاق الرصاص الحي، وقنابل الصوت والغاز السام المسيل للدموع، ما أدى إلى إصابة عدد من المواطنين بالاختناق جراء استنشاق الغاز السام، بينهم مسنان جرى نقلهما إلى المستشفى.

وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت بالسواتر الترابية، أول أمس الثلاثاء، ثلاثة مداخل تصل بين القرية وقرية عصيرة القبلية، وحاجز المربعة العسكري، والمدخل الموصل بين القرية وقرية بورين، كما تعرضت القرية خلال الأيام الماضية لاقتحامات متكررة تخللها مواجهات.

فيما أصيب مواطن بالرصاص الحي واعتُقل آخران، مساء أمس الأربعاء، خلال اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي قرية بزاريا شمال غرب نابلس.

وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت القرية بعدة آليات عسكرية، ما أدى إلى اندلاع مواجهات، أطلق خلالها جنود الاحتلال الرصاص الحي، وقنابل الصوت والغاز السام المسيل للدموع، ما أدى إلى إصابة مواطن بالرصاص.

وأضافت المصادر أن قوات الاحتلال اعتقلت خلال اقتحامها مواطنين اثنين لم تُعرف هويتهما بعد.

وذكرت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بأن طواقمها تعاملت مع إصابة مواطن بالرصاص الحي في البطن من بزاريا، وجرى نقله إلى المستشفى.

كما أُصيب مواطنون بالاختناق، مساء أمس الأربعاء، جراء احتراق منزل استهدفته قوات الاحتلال الإسرائيلي بقنابل الصوت والغاز السام، في بلدة أبو ديس جنوب شرق القدس المحتلة.

وذكر الناشط في أبو ديس أحمد أبو هلال، أن قوات الاحتلال أطلقت وابلاً من قنابل الصوت والغاز السام صوب منازل المواطنين عقب اقتحامها البلدة، ما أدى إلى احتراق منزل المواطن محمود درويش عريقات وإصابة عدد من المواطنين بالاختناق، مشيراً إلى أن قوات الاحتلال أعاقت وصول مركبات الإسعاف إلى البلدة.

الاستقلال AL-ESTQLAL صوت فلسطين إلى الأمة.. وصوت الأمة إلى فلسطين
صاحب الامتياز: جهاد أبو العطا • رئيس التحرير: خالد صادق • مدير التحرير: د. أحمد الشقاقي • عضو مؤسس: الشهيد هاني عابد
صحيفة يومية .. سياسية .. شاملة
فلسطين - غزة - الوحدة - برج شوا وحصري - الطابق العاشر
@AlestqlalPs @AlestqlalPs 082867514 newspaper1994@gmail.com www.alestqlal.com

ما تداعيات رفض السلطة تشكيل لجنة «الإسناد المجتمعي» ؟

غزة/ معتز شاهين: أكد مختصان في الشأن السياسي الفلسطيني أن رفض السلطة الفلسطينية تشكيل «اللجنة المجتمعية لإسناد قطاع غزة»، التي جاءت بطرح من الجانب المصري على الفصائل الفلسطينية، يعكس تباينًا في المواقف بين حركتي فتح وحماس؛ مما يعقد إدارة الأوضاع في قطاع غزة.

ويرى المختصان في أحاديث منفصلة مع صحيفة «الاستقلال»، يوم الأربعاء، أن رفض تشكيل اللجنة يعود إلى مواقف بعض الفصائل داخل منظمة التحرير، التي تسعى لتحقيق أهداف أكبر، مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية، محذرين من أن استمرار هذا الرفض قد يعرقل تقدم صفقة الأسرى المطروحة مع الاحتلال.

واقترحت مصر على حركتي فتح وحماس، خلال اجتماعات القاهرة الأخيرة، تشكيل لجنة إدارية لإدارة شؤون قطاع غزة، تتكون من 10 إلى 15 عضوًا تحت إشراف ومرجعية الحكومة الفلسطينية في رام الله.

ورغم موافقة حركة «حماس» على المبادرة، إلا أن السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» رفضت الاقتراح، معتبرة أن اللجنة ستكرس الانقسام الفلسطيني.

وقالت حركة فتح على لسان القيادي فيها عبد الله عبد الله، إن الحركة أبلغت مصر رسميًا بعد نقاشات معمقة، رفضها لمقترح تشكيل «لجنة الإسناد»، معتبرة أن هذه اللجنة ستكرس الانقسام بين شطري الوطن، قطاع غزة والضفة الغربية.

وأوضح عبد الله أن البديل الذي تقترحه حركته هو أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية قيادة المشهد السياسي بالكامل، مع التأكيد على ضرورة التفاهم بين جميع الأطراف الفلسطينية حول المصالح الداخلية المشتركة.

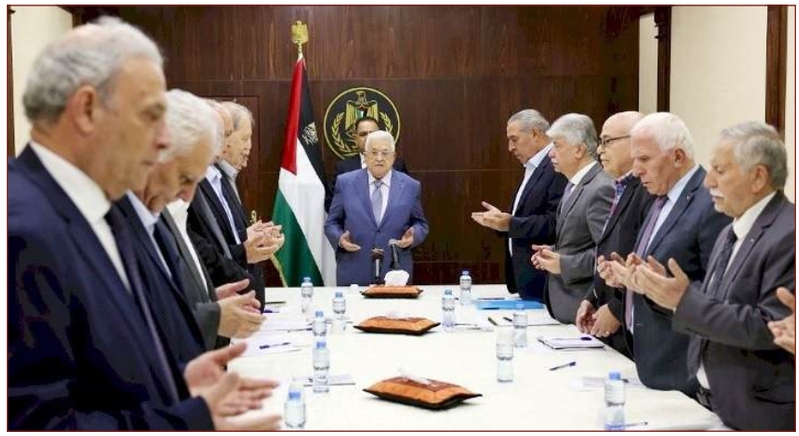

التداعيات والبدائل

وأكد الكاتب والمحلل السياسي عصمت منصور أن رفض «لجنة الإسناد المجتمعي»، بحسب ما تم استيعابه من اللجنة التنفيذية، يعود إلى مواقف بعض الفصائل داخل منظمة التحرير.

وقال منصور في حديثه لصحيفة «الاستقلال»، يوم الأربعاء، إن هناك فصائل ترفض هذا الطرح؛ لأنها تسعى لتحقيق أهداف أكبر، مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية بمرجعية فلسطينية شاملة، وهو ما كانت تطمح إليه حركة حماس في وقت سابق.

وأضاف أن بعض الجهات قد تكون ضد تقليص دور السلطة والحكومة، مشيرًا إلى أن أية جهة تحاول إدارة قطاع غزة ستواجه القمع من «إسرائيل»، مما سيحرم سكان القطاع من أية حلول عملية لتخفيف معاناتهم.

وتابع منصور: «كانت لجنة الإسناد المجتمعي الجهة الوحيدة القادرة على تخفيف الأزمات الإنسانية في القطاع»، محذرًا من أن رفضها قد يعيق تقدم صفقة الأسرى المطروحة، حيث إن جزءًا من الترتيبات المتعلقة بالمعابر والمساعدات وإدارة الحياة في قطاع غزة يعتمد على التعاون بين الأطراف المعنية.

وبشأن البدائل المتاحة، أشار منصور إلى أن البديل الفعّال الوحيد للخروج من المأزق هو تشكيل حكومة وحدة وطنية توافق عليها جميع الأطراف الفلسطينية، أو إيجاد صيغة إدارية تحظى بدعم عالمي وفلسطيني.

ونبه المحلل السياسي إلى أن الترتيبات المرتبطة بالصفقة قد تفرض على الأطراف الفلسطينية التعاون، حتى في حال وجود بعض التحفظات أو الخلافات.

ولفت النظر إلى أن التوافق بين مصر و«إسرائيل» والمجتمع الدولي قد يؤدي إلى التوصل إلى صيغة إدارية تساهم في حل الأزمة في قطاع غزة، مؤكداً أن هذا الحل سيكون حتميًا إذا تم التوصل إلى توافق شامل حول تفاصيل الصفقة، مما سيدفع جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بها.

تعقيد المشهد

بدوره، يرى الكاتب والمحلل السياسي أحمد عوض أن رفض السلطة الفلسطينية لـ«لجنة الإسناد المجتمعي» يعود إلى عدة أسباب، أبرزها أن السلطة ترى في هذه اللجنة احتمالَ تحوّلها إلى جسم موازٍ لها، بعيدًا عن قراراتها واشتراطاتها، ما يعني أنها قد تتولى إدارة قطاع غزة بشكل مستقل.

وقال عوض لـ «الاستقلال»، يوم الأربعاء، إن هناك العديد من الأسئلة المعلقة بشأن اللجنة، مثل: مَنْ سيحميها؟ مَنْ سيمولها؟ ومَنْ سيتكفل بتغطيتها؟ مشيرًا إلى أن الانتقادات الموجّهة للجنة تتزايد، حيث يرى بعضهم أنه يمكن التفاوض مع حركة حماس مباشرة ومنحها مطالبها دون الحاجة إلى وجود لجنة قوية تستطيع فرض رأيها، مما يطرح تساؤلات حول واقعية مطالب حماس.

وأضاف أن حركة حماس قد تكون مجبرة على تخفيف شروطها؛ بسبب الضغط الداخلي الكبير من سكان قطاع غزة الذين يعانون من وضع إنساني كارثي، إضافة إلى الضغوط الخارجية التي قد تؤثر على حركة فتح والدول المعنية.

وحذر عوض من أن رفض تشكيل «لجنة الإسناد المجتمعي» سيؤدي إلى تداعيات خطيرة على الوضع في قطاع غزة، مشيرًا إلى أن عدم وجود حكومة توافقية أو حكومة وطنية يفاقم الأزمة وسيزيد من تعقيد الحرب الدائرة على القطاع.

وأشار المحلل السياسي إلى أنه من الممكن تشكيل لجنة جديدة تكون أكثر تحديدًا ووضوحًا في مهامها، بحيث تكون تحت إشراف السلطة مع تحديد مَنْ يمولها ومَنْ يحميها ومَنْ سيتحمل مسؤوليتها؟ بمعنى أنه يجب أن تكون اللجنة واضحة في هيكلها وأهدافها لتكون مقبولة من جميع الأطراف.

صحيفة: مفاوضات التهدئة في غزة دخلت مرحلة جديدة

بيروت/ الاستقلال:

قالت صحيفة «الأخبار» اللبنانية، أمس الأربعاء، إن مفاوضات التهدئة في قطاع غزة دخلت مرحلة جديدة أول أمس وسط بروز موافقات مبدئية على مقترح التهدئة من قبل الوفد الإسرائيلي الذي زار القاهرة.

وأضافت الصحيفة، أنه في وقت التقى الوفد الإسرائيلي مسؤولي المخابرات المصرية، لساعات، في سياق العمل على التوصل إلى تهدئة تصل مدتها إلى 60 يوماً في مقابل الإفراج عن 30 أسيراً إسرائيلياً لدى المقاومة في القطاع، فيما أفاد مسؤول مصري للصحيفة، بأن القاهرة سلّمت الوفد الإسرائيلي «أسماء 30 أسيراً يستوفون الشروط الأولية التي جرى وضعها بالنسبة إلى مَنْ سيُفرج عنهم أولاً، وهي تقدمهم في العمر (تتجاوز أعمارهم الخمسين سنة) وحاجتهم إلى الرعاية الصحية، على أن يجري الاتفاق على وضعية بقية الأسرى خلال التهدئة».

ويأتي هذا علماً أنه يُفترض ألّا تقوم «إسرائيل» بأية تحركات عدائية في القطاع أثناء تلك المدة، في مقابل امتناع المقاومة أيضاً عن مهاجمة القوات التي ستبقى على الأرض في غزة.

كما ناقش المسؤولون المصريون مع الوفد الإسرائيلي الوضع العسكري على محور «فيلادلفيا»، وطريقة التعامل مع الانتشار الإسرائيلي في المحور خلال مدة التهدئة، وآليات «إحكام السيطرة عليه» بالتنسيق مع مصر لـ«منع دخول أية أسلحة» إلى القطاع، وفق الصحيفة.

كما تضمنت مباحثات هاليفي مع نظرائه المصريين، عمليات التنسيق التي يُفترض إجراؤها من أجل تجنب حدوث أية «أخطاء غير مقصودة» على الشريط الحدودي، علماً أنه تسري حالياً هناك ترتيبات استثنائية خالفت الآلية المتبعة بحسب اتفاقية «كامب دايفيد»، وجرى التوسع فيها منذ بدء معركة طوفان الأقصى، بالتنسيق مع المسؤولين الأميركيين.

وبحسب ما جرت مناقشته أيضاً مع رئيس المخابرات المصرية حسن رشاد، فإن التوجه الراهن يقضي بالإفراج عن أسير إسرائيلي كل يومين، وتقديم أدوية وعلاجات لعدد من الأسرى، في مقابل الإفراج عن عشرات الأسرى الفلسطينيين من المعتقلات الإسرائيلية، وإدخال كميات محددة من شحنات المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى قطاع غزة، على أن يكون الإفراج عن العسكريين في المرحلة اللاحقة من الاتفاق.

وفي هذا الوقت، تحاول «إسرائيل» تطوير المقترح المقدّم بزيادة عدد أسراها الذين سيتم الإفراج عنهم في مقابل زيادة كمية المساعدات التي ستدخل إلى القطاع، والإسراع في وتيرة إعادة تشغيل معبر رفح .

وبحسب الصحيفة فقد أبدت «تل أبيب» موافقة «مبدئية» على إعادة المعبر إلى العمل وإبقائه في موقعه الحالي، شريطة أن تتولى إدارته السلطة الفلسطينية وليس مسؤولي حركة حماس، وأن يجري العمل فيه وفقاً لآلية رقابة إسرائيلية على حركة العبور من الجهتين، علماً أن الأيام الأولى من التشغيل ستسمح بخروج الأجانب المتبقين داخل غزة والحالات الحرجة للعلاج.

وخلال الساعات المقبلة، من المفترض أن يعود الوفد الإسرائيلي بردود إلى المسؤولين المصريين، وسط آمال بدخول التهدئة حيز التنفيذ نهاية الأسبوع الجاري أو مطلع الأسبوع المقبل، بعد أن يتم الإعلان عنها من قِبل الوسيطين المصري والقطري، وفق الصحيفة.

مصادرة مكبّرات الصوت من مساجد الداخل المحتل.. إشعالٌ لفتيلِ الحرب الدينية

غزة/ سماح المبحوح:

في الوقت الذي تواصل فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي قصف وتدمير مساجد قطاع غزة خلال حربها المستمرة منذ أكثر من عام، تعمل حكومتهم المتطرفة على إسكات صوت المساجد أيضاً في مناطق الداخل الفلسطيني المحتل، عبر قرارات تستفز مشاعر الفلسطينيين.ومؤخراً، أصدر وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير تعليمات للشرطة بمصادرة مكبرات الصوت من المساجد، خاصة بالمدن المختلطة (التي يسكنها عرب ويهود)؛ بزعم أنها «تسبّب إزعاجاً للسكان المحليين، وهو الأمر الذي ندّد به نواب عرب في الكنيست، واصفين إياه بـ»محاولة إشعال حرب دينية».

والقرار سيسمح للشرطة بدخول المساجد ومصادرة معدات الصوت إذا تم استخدامها لبث الأذان، بالإضافة إلى فرض غرامات على المساجد التي تقوم بذلك.

وفي منشور عبر شبكة «إكس»، أعرب الوزير المتطرف إيتمار بن غفير والمثير للجدل عن «فخره» بهذه الخطوة، مؤكداً أنها ستساهم في القضاء على «الضوضاء المفرطة» التي يسببها الأذان، والتي يراها وفقًا له «تهديدًا لسكان إسرائيل».

وأضاف: «معظم الدول الغربية وبعض الدول العربية تفرض قيوداً على الضوضاء، بينما تسود الفوضى في هذا الشأن داخل «إسرائيل»، وتابع: «الصلاة حق أساسي، لكن لا يمكن أن تأتي على حساب جودة حياة السكان»، على حد قوله!

ومن أبرز المنددين بالقرار، النائب العربي أحمد الطيبي، عضو كتلة «الجبهة – العربية للتغيير» الذي قال: إن «بن غفير مصمّم على إشعال حرب دينية من خلال استغلال أجواء الحرب؛ لإرضاء جمهور ناخبيه وقمع المجتمع العربي وملاحقة المواطنين العرب.

وأضاف الطيبي، في بيان: «هذه المرة وصل بن غفير إلى المؤذنين والمساجد، سنناضل ضد هذا القمع والإسلاموفوبيا»».

خطوات تصعيدية

النائب العربي السابق عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الكنيست الإسرائيلي واصل طه، أكد رفضهم قرار بن غفير القاضي بمصادرة مكبرات الصوت الخاصة بمساجد الداخل المحتل، مشدداً على اتخاذهم جملة من الخطوات التصعيدية رفضاً للقرار.

وقال طه في حديثه لـ«الاستقلال»: «لم ولن نرضى بالتصرفات العنجهية الصادرة عن اليمين الإسرائيلي المتطرف، ولن نسمح بتماديهم والمسّ بحرية العبادة الفردية والجماعية الخاصة بنا كمسلمين».

وأضاف:» القرار يأتي خلافاً لما قامت عليه «إسرائيل»، حيث ينص أحد قوانين وثيقة الاستقلال الخاصة بهم على حرية الديانات والعبادة للأفراد والجماعات»، مشيراً إلى أن ذلك يُعد سبباً قوياً أمام المحاكم لإفشال القرار.

وأوضح إلى أنهم سيلجأون للمسار القانوني، وسيرفعون قضية بمحكمة العدل العليا؛ لإسقاط القرار، وفي حال فشلوا في ذلك سيلجأون للنضال الشعبي لوقف ممارسات اليمين المتطرف، أيضاً للمحافل الدولية.

وبيّن أن القرار هو محاولة للتعدي عليهم ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية بحرية كعرب ومسلمين داخل مدنهم وقراهم، مؤكداً أنه في حال تنفيذ القرار فإنه سيشعِل فتيل المواجهات.

تداعيات خطيرة

محمود مواسي عضو لجنة المتابعة العليا بالداخل الفلسطيني المحتل، حذر من التداعيات الخطيرة لقرار المتطرف العنصري بن غفير الهادف لإسكات صوت الأذان في مساجد مدن الداخل المحتل بمبررات واهية.

وشدد مواسي لـ «الاستقلال» على اتخاذهم مجموعة من الخطوات التصعيدية في حال تنفيذ القرار، على غرار هبة الكرامة في مايو/أيار 2021 التي تعتبر المواجهة الأبرز لفلسطينيّي الداخل، والتي تجلّت في انتفاضة شعبية وحّدت ساحات فلسطين التاريخية؛ نصرةً للقدس والمسجد الأقصى وتحدياً لسياسات الاحتلال العنصرية، وتزامنت مع عدوان شرس على قطاع غزة.

وأشار إلى رفعهم الأذان في كل بيت بمناطق الداخل المحتل في حال تمّت مصادرة مكبرات الصوت الخاصة بالمساجد، إضافة لعودة التظاهرات المنددة بذلك، محملاً حكومة الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية ما سيجري من أحداث في مناطق الداخل؛ دفاعاً عن أحد أركان الدين الإسلامي.

وأكد على عدم سماحهم بتمرير القرار وجملة القرارات التعسفية التي تلحق الضرر بالمجتمع العربي، والتي تهدف لإضعاف أهله والمسّ بمشاعرهم كمسلمين، موضحاً استمرار عملهم الدؤوب للمحافظة على مقدساتهم الإسلامية ودينهم وعقيدتهم وثوابتهم.

إشعال حرب دينية

دان المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، خطيب المسجد الأقصى المبارك، الشيخ محمد حسين، قرار ما يُسمى بوزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي المتطرف إيتمار بن غفير بالاستيلاء على مكبرات الصوت الخاصة ببث الأذان من المساجد بذريعة أن الأذان يزعج المواطنين اليهود، وبفرض غرامات في الحالات التي لا يمكن الاستيلاء على السماعات فيها.

وقال حسين في بيان صادر عن دار الإفتاء الفلسطينية، إن القرارات تأتي ضمن سياسة التعسف والقمع الإسرائيلي والتدخل في شؤون العبادة، والاعتداء على الشعائر الدينية في الأراضي الفلسطينية بأكملها.

وأكد أن نداء (الله أكبر) الذي تصدح به مآذن المساجد لن يُسكّت مهما حاولت سلطات الاحتلال فرض الغرامات والعقوبات؛ لأنه مرتبط بالعقيدة والإيمان، وهو من العبادات والشعائر الإسلامية المتوارثة، وليس كما يصوره الاحتلال على أنه نداءُ إزعاج.

وأضاف أن: «تفكير سلطات الاحتلال يمثل تدخلاً سافراً في عبادة من عبادات المسلمين وشعيرة من شعائرهم، محذراً من إشعال حرب دينية في المنطقة برمتها».

وطالب المجتمع الدولي، دولاً وحكومات وهيئات ومنظمات متخصصة، بضرورة التدخل لوقف هذه الاعتداءات على المساجد في الأراضي الفلسطينية بأكملها، ومنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من التدخل في عبادات المسلمين وشعائرهم؛ لأنها حق للمسلمين في فلسطين وشتى بقاع الأرض، واصفاً هذا القرار بالعنصري، ومخالفاً للقوانين والأعراف والشرائع السماوية. ويُعرف إيتمار بن غفير بمواقفه المتشددة وتصريحاته العدائية ضد الفلسطينيين، التي أثارت جدلاً واسعاً وانتقادات داخل «إسرائيل» وخارجها.

ومع العدوان الإسرائيلي الذي بدأ على غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، صعّد بن غفير تصريحاته التحريضية، داعياً إلى إعدام الأسرى الفلسطينيين، وضم الضفة الغربية بالكامل، وإعادة الاستيطان في القطاع.

كما أعلن عن رفضه القاطع لأية صفقة تبادل أسرى مع الفصائل الفلسطينية في غزة، مهدداً بالانسحاب من الحكومة وتفكيكها إذا تم إبرام مثل هذه الصفقة.

«هآرتس» تكشف: 4 أسرى من غزَّة قُتلوا خلال تحقيق الشَّاباك معهم وتعذيبهم

القدس المحتلة/ الاستقلال:

كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية، أن أربعة أسرى من قطاع غزّة على الأقل قُتلوا خلال تحقيق الشاباك معهم، منذ بداية الحرب على غزة، بينهم مدير مستشفى الولادة في بيت لاهيا شماليّ قطاع غزة، الطبيب إياد الرنتيسي.

وتبيّن بحسب الصحيفة العبرية، في تقرير نشرته، أمس الأربعاء، من التحقيق في استشهاد الرنتيسي وجود آثار تعذيب على جسده، لكن قوات الاحتلال زعمت أن سبب الوفاة كان نوبة قلبية، بينما أظهر التحقيق الاشتباه بأن التعذيب أسهم باستشهاده.

ونُقلت نتائج التحقيق إلى وحدات التحقيقات ضد السجانين في الشرطة، إثر تعالي شبهات ضد جهات في مصلحة السجون.

واستُشهد الطبيب الرنتيسي الذي كان محتجزاً في سجن عسقلان بعد ستة أيام من اعتقاله، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ولم تبلغ سلطات الاحتلال الإسرائيلي عائلته باستشهاده، وعلمت العائلة بالأمر بعد تقرير نشرته الصحيفة، في حزيران/يونيو الماضي.

وأضافت الصحيفة، أن الشاباك ووحدة التحقيقات مع عناصر الشاباك رفضا القول ما إذا كان الشهداء الثلاثة الآخرين من قطاع غزة أو من الضفة الغربية، وفي أيّ سجون استُشهِدوا، رغم أنه في ردهما تطرقا فقط إلى استشهاد معتقلين اعتُقِلوا «خلال المناورة البرية» في قطاع غزة.

وتوصف تحقيقات وحدة التحقيقات مع عناصر الشاباك بأنها «استيضاح» يُكتب تقرير في نهايته، وهي ليست مخولة بإجراء تحقيق جنائي، وفي حال أثار «الاستيضاح» شبهات جنائية، يتم تحويل الملف إلى قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة («ماحاش»).

وجاء في رد مصلحة السجون بموجب طلب حرية المعلومات قدمته الصحيفة، أن 11 معتقلاً وأسيراً فلسطينياً استُشهِدوا في الفترة بين 7 أكتوبر من العام الماضي وتموز/يوليو الماضي، وأنهم استُشهِدوا في معتقل الجلمة وسجن عسقلان، حيث يوجد جناحَا التحقيق التابعان للشاباك. وتبيّن أن تاريخ استشهادهم لا يتلاءم مع التاريخ الذي قِيل لوسائل الإعلام الإسرائيلية.

ولفتت الصحيفة إلى، أن الشاباك لا يعلن عن استشهاد معتقلين محتجزين لديه، ومنذ بداية الحرب على غزة بقي استشهاد معتقلين من غزة في السجون أو المعتقلات الإسرائيلية تحت التعتيم.

خطّة سموتريتش

تحليل: حل الإدارة المدنية بالضفة يهدف إلى تحويلها جزءاً لا يتجزأ من «إسرائيل»

غزة/ سماح المبحوح:

يوماً بعد الآخر يحوّل اليمين المتطرف الإسرائيلي حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة إلى جحيم لا يُطاق، حيث يسعى وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش لحلّ «الإدارة المدنية» المسؤول عنها في الضفة الغربية، كجزء من خطّته لتطبيق «السيادة» الإسرائيلية على الضفة الغربية وجعل صلاحياتها بيد المستوطنين.

ويعتزم وزير المالية «الإسرائيلي» المتطرف بتسلئيل سموتريتش، حلّ «الإدارة المدنية» المسؤول عنها في الضفة الغربية، كجزء من خطّته لتطبيق «السيادة» الإسرائيلية على الضفة الغربية.

وكشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، عن أنّ سموتريتش أعرب خلال حديث مع مسؤولين كبار في «الإدارة المدنية» التابعة لجيش الاحتلال، عن أمله في أن يكون هو من ينفّذ هذه الخطوة التي وصفها بـ «الفرصة التاريخية».

وأوضح أنه يأمل في تحقيق إنجاز كبير مع الإدارة الأميركية الجديدة؛ لتحقيق التطبيع الكامل مع «إسرائيل»، ونقل الوزارات الحكومية إلى الضفة الغربية.

كما أعلن عن مصادرة أكثر من 24 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، لصالح الاستيطان في الضفة الغربية.

وأشارت الصحيفة إلى أن إغلاق وحدة «الإدارة المدنية» التابعة لجيش الاحتلال هي خطوة بالغة الأهمية تمهيداً لتنفيذ مخطط الضم، بادّعاء أنها «تقدم خدمات مدنية» لحوالي 250 ألف فلسطيني في المناطق «ج»، التي تشكل مساحتها 60% من مساحة الضفة الغربية، وتخضع لسيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية بحسب اتفاق أوسلو.

الجدير بالذكر أن المستوطنين يسيطرون على 3,5 % من أراضي الضفة الغربية، لكن حكومة بنيامين نتنياهو ضاعفت ثلاث مرات تقريباً مساحات الأرض الخاضعة لنفوذهم، بحيث أصبح مجموع هذه الأراضي 10%.

كما يوجد مساحة تُقدر بـ 50 % خاضعة مباشرة للجيش «الإسرائيلي»، في حين تخضع مساحة 40% من الضفة للسلطة الفلسطينية، تنتهك بلا هوادة.

والمعروف أن هناك نحو 600 ألف مستوطن يعيشون في مستوطنات الضفة الغربية، و250 ألف فلسطيني يعيشون في البلدات والقرى المحاطة بالمستوطنات ويخضعون لسيطرة الجيش والإدارة المدنية الإسرائيلية.

والخطوة التي يبادر إليها سموتريتش الآن هي إلغاء جهاز «الإدارة المدنية» ونقل جميع مسؤوليات الحكم في الضفة الغربية إلى الحكومة الإسرائيلية ووزاراتها ودوائرها الحكومية؛ ما يعني بشكل عملي ضمها إلى السيادة الإسرائيلية.

وأضافت الصحيفة أن إغلاق «الإدارة المدنية» هو عملياً «ضمّ رسمي» للضفة الغربية، بادعاء أن الوزارات الإسرائيلية «ستُضطَر إلى منح خدمات لسكان هذه المنطقة».

وكان سموتريتش، قد قال في وقتٍ سابق إنّ «تطبيق السيادة الإسرائيلية» على الضفة الغربية يتطلّب تغييرًا جذريًا في النظام الحالي، لافتًا إلى أنّ المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية البالغ عددهم نحو 500 ألف مستوطن (بدون شرق القدس)، لا يجب أن يعتمدوا على خدمات الإدارة المدنية التي وصفها بأنها «غير ملائمة».

وعمل سموتريتش، منذ توليه منصب الوزير في وزارة الأمن والمسؤول عن الاستيطان والمستوطنين و«الإدارة المدنية» على وضع مخطط الضم وتحويله إلى مخطط قابل للتنفيذ.»

مخاطر كبيرة

المختص بشؤون الاستيطان سهيل خليلية، يؤكد خطورة إلغاء سموتريتش «الإدارة المدنية» في الضفة الغربية، مشدداً على أن سموتريتش يحاول إعادة ترتيب الجغرافيا السياسية للضفة الغربية، ومنح مجالس المستوطنات «دولة» أو «حكمًا ذاتيًا» فيها، ومنحهم الإمكانات اللازمة لتعزيز هذه «الدولة».

وأوضح خليلية في حديثه لـ«الاستقلال» أن مشروع «الدولة» أو «الحكم الذاتي» للمستوطنين يتجلى في عملية تسليح المستوطنين التي يقوم عليها المستوطن الآخر في حكومة الاحتلال، إيتمار بن غفير، من خلال عمله وزيراً للأمن القومي، وتوليه المسؤولية عن جهاز الشرطة بصلاحيات موسعة، حصل عليها بموجب اتفاقه مع نتنياهو.

وبيّن أن «الإدارة المدينة» هي هيئة عسكرية كاملة، أي جزء من هيكلية جيش الاحتلال تتحكم بشكل مباشر في أمور التخطيط والتنظيم والتراخيص، كذلك مسؤولة عن حل النزاعات القضائية بين حكومة الاحتلال والشعب الفلسطيني، مشدداً على أن إلغاءها يعني نقل صلاحياتها للمستوطنين.

وأشار إلى أنه ما بين مخطط ضم الضفة الغربية وبداية تسليم صلاحيات «الإدارة المدنية» لمجالس المستوطنات، يحاول سموتريتش أن يبعث برسالة للعالم أن ما يحدث في الضفة ليس احتلالاً، إنما هو نزاع بين مستوطنين يهود وفلسطينيين.

ووفقاً لخليلية، فإن خطورة ما سيقوم به سموتريتش تكمن كذلك في الوضع المأساوي الذي ستشهده المنشآت والمنازل الفلسطينية خلال الفترة القادمة، من خلال زيادة عملية الهدم، على عكس ما ستشهده المشاريع الاستيطانية.

وقال إن: «سموتريتش عيّن شخصاً مقرباً منه يُدعَى (هيلل روث) في منصب نائب له في الإدارة المدنية، بدعوى متابعة البناء غير القانوني في المناطق «ج»، وهو يندرج تحته مراقبة أيّ بناء غير قانوني سواءً من الفلسطينيين أو المستوطنين، إلا أن ما يحدث هو تجاهل البناء الاستيطاني، وملاحقة البناء الفلسطيني».

وأضاف أن: «عمليات متابعة عمليات البناء في المناطق «ج» تتم بالتعاون مع منظمة ريغافيم الاستيطانية، التي كان سموتريتش أحد مؤسسيها قبل توليه وزارة المالية، وأصبحت تقاريرها تجد استجابة كبيرة من الإدارة المدنية والجيش في عهده».

وأكد أن عمليات الهدم للمنازل والمنشآت الفلسطينية التي نفذتها «الإدارة المدنية» وجيش الاحتلال في عام 2023، وهو العام الأول لسموتريتش في الحكومة، طالت 1175 عملية هدم، مقابل 954 عملية هدم في عام 2022.

وأشار إلى أنه حتى منتصف شهر أيلول/ سبتمبر من العام الجاري، بلغت عمليات الهدم 1234 عملية، أي أنها أكبر من عمليات الهدم في العام الماضي 2023 بأكمله، ما يؤكد أن عمليات هدم المنازل والمنشآت تسير في اتجاه تصاعدي سنويًا، وستزداد وتيرتها مع إلغاء «الإدارة المدنية».

جحيم لا يُطاق

بدوره، يرى الباحث والمختص بالشأن السياسي الإسرائيلي أنس أبو عرقوب، أن سموتريتش يسعى من خلال إغلاق «الإدارة المدنية»، إلى تحويل الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من «إسرائيل» بخطوات تدريجية.

وقال أبو عرقوب لـ «الاستقلال» إن: «تأثير هذه الإدارة على الفلسطينيين عميق ومقعد، حيث ستساهم في توسيع المستوطنات وتعزيز نظام الفصل العنصري الذي تفرضه «إسرائيل».

وأضاف: «تعمل الإدارة المدنية الإسرائيلية من خلال ثمانِ دوائر تُسمّى (مديريات التنسيق والارتباط) منتشرة في مختلف مناطق الضفة الغربية، وهو ما يتيح للاحتلال السيطرة على جميع جوانب الحياة الفلسطينية».

وأشار إلى أن الإدارة المدنية تتولى عدة مهام رئيسية في المناطق الفلسطينية المحتلة، منها تنظيم البناء والهدم، وإصدار التصاريح للفلسطينيين للعمل داخل الخط الأخضر، وتوفير البنية التحتية للمستوطنات مثل: شق الطرق وربطها بالمياه والكهرباء.

ولفت إلى أن الإدارة المدنية تعتمد على نظام مركزي يعيق حياة الفلسطينيين اليومية، ويحد من قدرتهم على اتخاذ قرارات حيوية بدون موافقتها، ما يحول حياتهم لجحيم لا يُطاق.

وبحسب أبو عرقوب فإن أكبر تغيير حملته حكومة نتنياهو للواقع في الضفة الغربية كان تغيير الهيكلية الإدارية في الإدارة المدنية، التي كانت تتبع لجيش الاحتلال، وتتولى إدارة الشؤون غير العسكرية للأراضي المحتلة، وأصبحت الآن بعد التغيير الجديد تتبع بشكل مباشر لسموتريتش، الذي تولّى مهام وزير فيها، وعيّن إلى جانبه مستوطنين مقربين منه.

وأكد أن حصول سموتريتش على صلاحيات رئيسية في «الإدارة المدنية» نقل فعلياً ملف الاستيطان في الضفة الغربية إليه، الذي بادر لتقليص الإجراءات المتبعة لإنشاء مستوطنات أو وحدات استيطانية.

مدرسون وممرضون ومهندسون

أصحاب مهن بغزة.. يطرقون أبواب العمل اليومي بعد تدمير الحرب مستقبلهم

غزة/ إيناس الزرد:

سلبت الحرب الإسرائيلية المندلعة منذ عام وثلاثة أشهر خبرة الكثير من الأيام والسنين، وضاعت الإنجازات والأحلام وأهدرت أوقات الجد والعمل والابتكار، بعدما توقفت معظم المجالات المهنية في قطاع غزة عن العمل كالتعليم والهندسة والطب وغيرها، ليجد الكثير من الشباب أنفسهم أمام مجالات عمل جديدة بعيدة عن واقعهم كبائع بسطات وخباز على أفران الطين، والكثير من المهن التي استحدثتها الحرب، في محاولة لسد احتياجاتهم الأساسية في ظل الظروف الصعبة والنزوح ومكافحة للبقاء.

بجانب خيمته الصغيرة في مدينة أصداء، يجلس الشاب أبو بسام البالغ من العمر 35 عامًا، بملابس متسخة ببقع دخان النار، على فرن الطين المخصص للخبز، في محاولة لتوفير قوت يوم أولاده، بعدما كان يعمل قبل الحرب الإسرائيلية على غزة ممرضًا في مستشفى الخدمة العامة، حيث لم تترك الحرب شيئًا في حياته إلا ودمرته وبدلته.

يقول أبو بسام لـ«الاستقلال» بحُرقة: «درست التمريض لأكون قامة ملهمة للمجتمع ولأطفالي، ولأكون عنصرًا فاعلًا ومؤثرًا إلى جانب الماديات، أما الآن فأعمل فقط من أجل توفير احتياجات الحياة الأساسية من مأكل ومشرب، لا سيما في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع أسعار السلع والمنتجات الغذائية».

ويضيف: كنت أهتم بمظهري الخارجي وشكلي وملابسي، لأخرج إلى عملي بطريقة أنيقة ومرتبة تعكس شخصيتي العاملة بمجال الطب، أما الآن أعمل وملابسي مهترئة وممتلئة بالغبار والطين، كنت أخجل من نظرات الناس في بداية الأمر، والآن اعتدت ذلك ليس تأقلمًا إنما مجبراً على ذلك».

بائع متجول

أما أبو يزن البالغ من العمر 32 عاماً، والذي أخذت الحرب منه خبرة الأيام والسنين وغيرت أحلامه، ورسمت له واقعًا جديدًا مؤلماً، فبعدما كان يعمل أستاذًا للغة العربية في إحدى المدارس بشمال قطاع غزة، ويعطي الدروس الخصوصية للطلاب، بات اليوم يفتح الكتاب والدفتر، ويضع بين أوراقه حبات حلوى العوامة والحلب، بعدما فتح بسطة صغيرة ويعمل بها كبائع متجول.

يقول - والألم يعتصره - لـ«الاستقلال»: «الحرب سرقت كل الأحلام والآمال بعدما كنا أعمدة وأفضالًا لجيل نحاول أن نبنيه في هذه المدينة المسقوفة بالمحن، حتى أصبحنا الآن نملأ أروقتها المنكوبة بالنزوح والتشريد والموت»، مبينًا أنه كان يشعر بصعوبة بالغة تجاه نفسه عندما يقف أمام بسطته الصغيرة يجابه الأرق والتعب ونظرات الناس لتوفير قوت يوم ذويه.

ويضيف: «تساقطت أحلامنا بفعل الحرب المسعورة، حيث لم يكن سهلًا أن أعمل بائع حلوى على بسطة صغيرة، إلا أن الحاجة للعمل والحياة الصعبة التي نعيشها أجبرتني على ذلك، كل ما نعيشه لا يستطيع أي شيء أن يظهر حجم المعاناة التي نعانيها، مشيرًا إلى أن الحرب لن تبقى للأبد وستنتهي معها كل الصعاب والآلام المريرة ولحظات اليأس التي أصابت الجميع».

معاناة مستمرة

أما أبو إبراهيم، الذي يجلس أمام خيمته بجانب ألواح الطاقة الشمسية التي استغلها بعد نزوحه كمشروع للعمل لشحن أجهزة الجوالات والبطاريات واللابتوبات؛ بسبب انقطاع التيار الكهربائي منذ بداية الحرب، بعدما كان يجلس قبل الحرب في مكتبه الهندسي بين المخططات الهندسية وزملائه، حيث كان يمارس مهنته التي يحب.

يوضح لـ«الاستقلال» -بعد تنهيدة طويلة- أنه كان يعيش حياة ممتلئة بالإنجاز والعمل، أما الآن، فأكبر إنجاز أن يستطيع توفير لقمة عيش لأولاده الأربعة وزوجته ووالدته، الذين نزحوا معه من مدينة رفح منذ شهر مايو الماضي، بعدما شن الاحتلال حملته العسكرية على المدينة وشرّد أهلها ونازحيها في ذلك الوقت إلى مخيمات تفتقر لأدنى مقومات الحياة.

ويشير إلى أن سنوات الدراسة في الهندسة المعمارية، والعمل لأكثر من 7 سنوات في المجال الهندسي حيث الإنجاز والتفوق والإبداع، توقف كل ذلك بلحظة وتبددت الآمال والميول، فكل شيء تغير، لم تعُد هناك مخططات هندسية، ولم تعُد هناك مبانٍ على أرض الواقع لهذه المخططات بعدما دمر الاحتلال الشجر والحجر ومعها كل الأحلام والأمنيات، على حد تعبيره.

وزادت الحرب الإسرائيلية على غزة، منذ 7 تشرين أول/أكتوبر الماضي، من معدلات البطالة في القطاع، حيث وصلت إلى حوالي 80% وتقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 83,5% بحسب منظمة العمل الدولية، وهي نسب مرتفعة تدلل على حجم الخسارة التي لحقت بالقطاعات المهنية والسوق والحياة المدنية في قطاع غزة، فقد خسر آلاف الموظفين وظائفهم بعد أن تعمد جيش الاحتلال الإسرائيلي تدمير البُنى التحتية والمباني الخدماتية والأبراج وغيرها من المقدرات التي كانت توفر فرص العمل للسكان.

الأمم المتحدة: توصيل المساعدات لغزة أولويتنا ونواجه مشاكل بذلك

غزة/ الاستقلال:

قالت الأمم المتحدة، أمس الأربعاء، إن من أهم أولوياتها توصيل المساعدات الإغاثية إلى قطاع غزة الذي يتعرض لإبادة ترتكبها "إسرائيل" بحق الفلسطينيين منذ 14 شهراً، لافتة إلى وجود مشاكل في التنسيق والإمداد والوضع الأمني.

وقال منسق الشؤون الإنسانية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، مهند هادي، خلال مؤتمر صحفي عقدته شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بغزة، إن: "توصيل المساعدات لقطاع غزة من أهم أولوياتنا، ونتابع شراكتنا مع المواطنين لحين انتهاء الأزمة".

وأوضح هادي، أنهم يحاولون التعامل مع تحديات يواجهونها خلال توصيل المساعدات، من عمليات تنسيق وإمداد والوضع الأمني بغزة، بدوره، قال مدير شبكة المنظمات أمجد الشوا، خلال كلمته بالمؤتمر، إن: "شمال قطاع غزة يتعرض لحصار إسرائيلي متواصل من جيش الاحتلال الإسرائيلي، وسط مواصلة استهدافه للمنظومة الصحية".

وأشار الشوا، إلى أن هذا الاستهداف يأتي بالتزامن مع "الجهود الكبيرة لمنظمة الصحة العالمية لإدخال بعض المستلزمات وإخلاء بعض الجرحى".

وبيّن الشوا أن نحو 25 ألف جريح ومريض فلسطينيين بحاجة لإجلاء فوري من قطاع غزة لتلقي العلاج، مردفًا: "منذ إغلاق معبر رفح في مايو الماضي تمكن فقط ما يزيد بقليل عن 300 مريض وجريح من مغادرة القطاع للعلاج". وفي 6 مايو، بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية بمدينة رفح جنوب القطاع، متجاهلاً تحذيرات دولية من تداعيات ذلك على حياة النازحين بالمدينة، وسيطر في اليوم التالي على معبر رفح الحدودي مع مصر.

وطالب الشوا بضرورة "حماية المنظومة الصحية في كافة أنحاء القطاع، خاصة محافظة الشمال التي تتعرض لاستهداف متواصل".

وحول المساعدات الشحيحة التي تدخل قطاع غزة، قال: إنها "بالكاد تغطي 5 إلى 7% من احتياجات الفلسطينيين"، منوهًا إلى أن نحو 95% من سكان القطاع معظمهم من النساء والأطفال النازحين، "يدفعون ثمناً باهظاً من الجوع والمرض والبرد"؛ جراء استمرار الإبادة الإسرائيلية.

وفي وقت سابق، قال المكتب الإعلامي الحكومي بقطاع غزة، إن: "الفلسطينيين في قطاع غزة وصلوا إلى مرحلة كارثية من الجوع والمعاناة المتفاقمة، وسط مواصلة "إسرائيل" سياسة التجويع بشكل ممنهج عبر منع إدخال المساعدات والغذاء".

واستفحلت المجاعة في معظم مناطق قطاع غزة جراء الحصار الإسرائيلي المطبق، لا سيما في محافظة الشمال إثر الإمعان في الإبادة والتجويع لإجبار المواطنين على النزوح جنوبًا.

رأي الاستقلال

بقلم: خالد صادق

مسالك العميان وطبيعة المكان

كشف المجتمع الدولي المحكوم بالسياسة الأمريكية الجائرة عن عوراته، وأُصيب بحالة تبلُّد ولا مبالاة ليس لها مثيل، وأزاح قناع الزيف والخداع عن وجهه القبيح، وبدا للقاصي والداني أن المجتمع الدولي لا تحكمه قوانين أو أعراف أو مواثيق، إنما هو محكوم بمصالحه الخاصة، وتختلف معاييره حسب الزمان والمكان، فأمريكا التي تعيش زمانها بكل هذا العلو والإفساد تُملي سياستها على الجميع، وتسخِّر القوانين لخدمة رؤيتها ومواقفها، وتنقل توصياتها وتعليماتها للمؤسسات الدولية لتحدد سياستها وفق هذه التعليمات، فمثلاً، المهاجرون الأوكران أصحاب العيون الزرقاء لا يُعامَلون كما يُعامَل المهاجر العربي أو الأفريقي أو حتى الآسيوي، فالقوانين والرؤى تتغير وتتبدل وفق الحاجة، وما حدث ويحدث في غزة والضفة ولبنان وسوريا يُسقِط ذاك القناع الزائف عن الوجوه وتُداس قوانين الحرية والكرامة الإنسانية تحت النعال ويتحول المقتول إلى قاتل، والقاتل إلى ضحية، ويمنح الوقت الكافي لتمرير مخططاته العدوانية دون مساءلة.

ما يحدث في غزة من حرب إبادة جماعية لشعبٍ أعزل منذ أكثر من أربعة عشر شهرًا، وما حدث في لبنان من عدوان سافر ودموي وهمجي يدل على شخصية فاعلِه، وما يحدث في سوريا من عدوان صهيوني سافر على الأراضي السورية واحتلالٍ لأراضيها واستهدافٍ لمطاراتها وقصفٍ لبنيتها العسكرية، كل ذلك يُقابل بصمت دولي مُريب، يدل دلالة قاطعة على تواطؤ دولي ممنهج مع سياسات الاحتلال الصهيوني، وتعمية على جرائمه المرتكبة بحق دول وشعوب المنطقة، ليس هذا فحسب إنما هناك تعاون عسكري واستخباري دولي مع الكيان الصهيوني وشراكة أمريكية مباشرة في العدوان، فـ«إسرائيل» قصفت أكثر من مائتين وخمسين هدفاً في سوريا، وأمريكا قصفت نحو مائة وخمسين هدفاً في سوريا، واحتلت «إسرائيل» أراضي سوريا وتمركزت فيها وأعلن رئيس الوزراء الصهيوني المجرم بنيامين نتنياهو أنه سيبقى في الجولان ولن يغادر الأماكن التي احتلها ولم نجِد كلمة واحدة من المجتمع الدولي تستنكر هذا العدوان أو تحاسب «إسرائيل» على قصفها لمنشآت عسكرية واقتصادية سورية، وكأن هذا متفقٌ عليه مسبقاً وفعلٌ مشروعٌ للكيان الصهيوني.

هل أصبح العربي مستباحاً إلى هذا الحد، هل بات العربي دمه مهدور بسيف «إسرائيل» وقرار أمريكي ودولي، هل وصلت الاستهانة بنا إلى هذا الحد، ولماذا يتغير كل شيء من حولنا لصالح المشروع الصهيوأمريكي دون أن يحرك أحد ساكناً؟ الإجابة: نعم، كل هذا حدث لأن العربي بات معزولاً يعاني من الفُرقة العربية والانزواء في حظيرة الحكام، لقد سلكنا مسالك العميان، وما عدنا نميّز الخطأ من الصواب، والغثّ من السمين، والصالح من الطالح، من أجل ذلك بدأ الميزان الدولي يختل حسب طبيعة المكان، فدول العالم الثالث لها قانونها الخاص بها، أما الدول الغربية وأمريكا فقوانينها تُحاك بالتفصيل وتتلون وتتبدل حسب الحاجة، دعوكم من فلسطين وقضيتها إنْ كنتم لا تريدون أن تقيسوا بها انحياز العالم لصالح «إسرائيل» وانظروا إلى ما يحدث في سوريا من عدوان صهيوني إجرامي على أراضيها، وهذا العدوان سيكبر ويتمدد ويصل إلى دول عربية أخرى لأن «إسرائيل» حلمها التوراتي أكبر من فلسطين ولبنان وسوريا، فهل ستستفيق هذه الأمة من سباتها العميق، أم ستبقى في غيبوبة ربما تصحو منها بعد فوات الأوان؟!.

التخلِّي الدوليّ عن غزة.. وتفاقُم الأزمة الإنسانية

بقلم/ أحمد عبدالوهاب

الوضع الراهن في قطاع غزة، يتأزم يومًا بعد يوم، في ظل حالة التراخي من جانب المجتمع الدولي، الذي لا يزال عاجزًا عن ردع الاحتلال الإسرائيلي، ولا يمتلك القدرة على تنفيذ القرارات الصادرة من الهيئات الدولية، بحق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ما يضاعف من خطورة الأوضاع في غزة، ولا ينذر ببصيص أمل في إيجاد حل لوقف إطلاق النار، حتى بشكل مؤقت.

ومن المؤكد أن مأساة غزة، ستستمر لفترات لا أحد يعرف مداها، في ظل رغبة «إسرائيل» بالاستمرار في عمليات القصف بحجة ملاحقة عناصر حركة حماس؛ من أجل تحرير الرهائن، خاصة بعد التصريح الذي أدلى به الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، الذي هدد فيه منطقة الشرق الأوسط بعواقب وخيمة، إن لم يتم تحرير الرهائن من قبضة «حماس»، قبل تربعه على عرش البيت الأبيض رسميًا في يناير المُقبل، وقال نصًا: «هناك جحيم يدفع ثمنه الشرق الأوسط».

ويبدو أن اللقاء الذي جمع «ترامب» مع «سارة» زوجة رئيس حكومة الاحتلال، كان له أثرٌ بالغٌ في تهديد ترامب المزمع للشرق الأوسط، خاصة بعد وصف زوجة نتنياهو أن اللقاء الذي تم في المنتجع الخاص بترامب في ولاية فلوريدا الأمريكية، كان «دافئًا وودودًا»، فمن الواضح أن الرئيس الأمريكي المنتخب، استجاب بشكل فوري مُريب لطلب زوجة نتنياهو بشأن الرهائن، ذلك الحدث الذي تسبب في اشتعال الشارع الإسرائيلي بالمظاهرات والاحتجاجات ضد حكومة نتنياهو، الذي لجأ إلى زوجته للتأثير على «ترامب» لمحاولة إيجاد حل لتحرير الرهائن.

وتجاوزت الحرب على غزة أكثر من عام، ورغم ذلك فشلت المفاوضات والمحاولات كافة من مختلف الأطراف بوقف العدوان على غزة، وفي غضون وقت قصير تمكن حزب الله من التوصل لاتفاق بوقف إطلاق النار مع جيش الاحتلال، الأمر الذي أصاب سكان غزة ممّن بقوا أحياء بحالة من الإحباط وفقدان الأمل في النجاة من جحيم الاحتلال، ومما لا شك فيه أن حركة حماس تشاهد ما يحدث لأهالي غزة، وتواصل الإصرار على التمسك بحكم القطاع، رغم سيطرة جيش الاحتلال عليه بشكل شبه كامل.

ما يحدث في غزة، كان يتطلب موقفًا عربيًا موحدًا، منهم اتخاذ موقف عربي، ولكن ما حدث عكس ذلك، وتمكنتا «إسرائيل» وأمريكا من تنفيذ مخطط التفرقة بين الدول العربية، التي ترتبط بالقوى المهيمنة، وخاصة الولايات المتحدة وحليفتها «إسرائيل».

تفكُّك الأنظمة العربية ليس وليد اللحظة، بل منذ عشرات السنين، وبالتالي لا يمكن الحديث عن موقف عربي موحد، وهو أحد الأسباب التي جعلت «إسرائيل» تستبيح الدماء الفلسطينية في غزة، بما لديها من قناعة بعدم وجود رد فعل عربي مناسب لجرائم الاحتلال.

وكان ينبغي على الأنظمة العربية، اتخاذ إجراءات حاسمة وفورية ومؤثرة لدعم غزة، وإلغاء كل أشكال التطبيع مع «إسرائيل»، وطرد سفرائها من الدول التي طبعت معها، بالإضافة إلى استخدام ورقة النفط للضغط على «تل أبيب» والحلفاء الذين يدعمونها، ولكن لم يحدث ذلك.

الفشل الدولي في وقف العدوان على غزة، ينذر بعواقب وخيمة على سكان القطاع، خاصة وأن أكبر المنظمات والمحاكم الدولية، لم تتمكن من ردع «إسرائيل» التي تمارس جرائمها بغطاء أمريكي، وبالتالي ستتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، خاصة مع حلول فصل الشتاء، وغرق مخيمات النازحين، وعدم توافر أبسط متطلبات المعيشة، وهو ما يؤكد أن القطاع لا يزال يواجه مصيرًا مجهولًا، لا أحد يستطيع معرفة متى سينتهي؟!.

أين «ردع العدوان»؟.. «إسرائيل» دمّرت الترسانة السورية واحتلت الجنوب والإعلام مسلط على بوابات سجن صيدنايا!

بقلم/ إيهاب سلامة

في غضون 48 ساعة فقط، شنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي 250 هجومًا جويًا وصاروخيًا دمّر خلالها معظم القواعد الجوية السورية المنتشرة في أنحاء البلاد، بما في ذلك عشرات المروحيات والطائرات المقاتلة، كما استهدف معامل تصنيع الأسلحة، وعشرات السفن البحرية التي أغرقها في الميناء الرئيسي للبحرية السورية، في أضخم هجوم تاريخي يشنه الكيان على الشقيقة سورية، في وقت أشغل فيه الإعلام العربي الشعب السوري والعربي بأبواب سجن صيدنايا ومن يملك شيفرة فتحها!

الكيان الخبيث، استغل انهيار نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد، وانشغال «هيئة تحرير الشام» بإحكام قبضتها على مفاصل الحكم وتشكيل حكومة انتقالية مؤقّتة، ونفذ ما وصفه بواحدة من أكبر الهجمات في تاريخ سلاح الجو الإسرائيلي، دمّر فيها الترسانة العسكرية السورية، ومستودعات الذخيرة والأسلحة الاستراتيجية، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ، بالإضافة إلى استهداف مركز البحوث العلمية شمال دمشق، ومصنع الأسلحة الكيماوية، ومطار دمشق، حيث صرّح مسؤول أمني إسرائيلي بأن هذه الهجمات تُعدّ من أكبر العمليات الهجومية في تاريخ جيش الاحتلال الإسرائيلي.

بالتزامن مع الهجمات الجوية، وتحت غطاء الانشغال الإعلامي الممنهج بمشاهد السجون، توغّل جيش الاحتلال على الأرض واحتل أراضي في الجنوب السوري، وأعلن أن اتفاق فصل القوات بين «إسرائيل» وسوريا الموقّع عام 1974 قد انتهى.

والحقيقة المرّة، أن الكيان الإسرائيلي استطاع في غضون 48 ساعة، تنفيذ ما عجز عنه في 48 عامًا!. فقد توغلت دباباته على طول الشريط الحدودي، واحتلت مناطق استراتيجية مثل جبل الشيخ والحميدية والرواضي والقحطانية ورويحينا وبئر عجم والرفيد، وصولًا إلى بلدات جنوبية أخرى، لتصبح على بُعد نحو 25 كيلومترًا جنوب غرب العاصمة دمشق، مستغلّة انهيار قوات النظام وتركها مواقعها العسكرية.

اللافت في الأمر، أن «هيئة تحرير الشام» لم تُصدِر حتى اللحظة أي تصريح يُدين هذا العدوان الإسرائيلي الكبير على الأراضي السورية، وقد يُفسّر هذا الصمت بوجود تفاهمات خلف الأكمة، ما يستوجب منها موقفًا واضحًا لتبديد الشكوك حيال ما يجري، خاصة مع هذا التصعيد الإسرائيلي الدراماتيكي الخطير الذي استباح الأراضي السورية.

نعلم أن الأشقاء في سوريا منشغلون الآن بنشوة إسقاط النظام، ومحاولة تعبئة الفراغ الذي خلفه، وهي عملية صعبة ومعقدة للغاية، لكننا نخشى ما نخشاه، أنه قد تم تدمير منظومة القوة العسكرية الاستراتيجية السورية التي يُفترض أنها من المخزون الاستراتيجي للأمة العربية، التي وضعت سوريا رغم رداءة النظام وإدارته السيئة، على خارطة الدول القوية في المنطقة، وها نحن اليوم نراها تُدمَّر بلا هوادة، مثلما نخشى أن قوة الردع العسكري السوري قد دمرت بطريقة أسرع من سيطرة المعارضة على الحكم، التي قد تجد نفسها بلا سلاح في يد مقاتليها ليصدوا به الضيم عن بلادهم سوى المدسدات وبنادق الكلاشينكوف!

لا شك أن سقوط نظام الأسد خلق متغيرات جذرية وخطيرة، وفرض واقعًا جديدًا يمكّن «إسرائيل» من العبث في المنطقة بلا رادع، فيما الهزات الارتدادية لهذا الزلزال الكبير ستظهر تبعاتها على سوريا والمنطقة لسنوات قادمة، كما سيواجه السوريون تحديات هائلة في ترتيب بيتهم الداخلي، في ظل مخاطر جمة تُحيط بهم، وقد لا يدرك الذين بدأوا خطوات هذا التغيير الكبير، كيف ستنتهي الأمور، وإلى أين سينتهي الطريق بهم وبلادهم!

«إسرائيل» تقتنص الفرصة وتتوغل في الأراضي السورية وتدمر مقدرات الجيش

دمشق/ الاستقلال:

استغلت "إسرائيل" التطورات الحاصلة في سوريا، وسارعت بالتوغل في جنوب سوريا واحتلت جبل الشيخ والمناطق المحيطة به، كما نفذت أكبر عملية قصف جوي في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي لتدمير مقدرات الجيش السوري.

ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصدر أمني كبير قوله: "إن سلاح الجو الإسرائيلي دمر طائرات وسفناً حربية وقواعد عسكرية وأنظمة صواريخ أرض جو، ومواقع إنتاج ومستودعات أسلحة، وصواريخ أرض أرض ومنشآت إستراتيجية؛ لمنع وصول المعارضة لها، بعد أن شنت أكثر من 500 غارة داخل الأراضي السورية منذ سقوط نظام الأسد".

ونقلت وكالة رويترز عن مصدرين سوريين قولهما، إن "إسرائيل" قصفت قواعد جوية رئيسية في سوريا، ودمرت بنية تحتية وعشرات الطائرات المروحية والمقاتلات.

أبرز المواقع العسكرية التي استهدفها الاحتلال

تركزت الهجمات الجوية الإسرائيلية على المواقع العسكرية ومستودعات الأسلحة، وكتائب الدفاع الجوي في جنوبي سوريا، مثل دمشق وريفها، ودرعا والقنيطرة، كما استهدفت مراكز الأبحاث العلمية العسكرية، ومطارات عسكرية، بما في ذلك مطار المزة العسكري في دمشق.

كما استهدف القصف الإسرائيلي المطارات والقطع العسكرية المنتشرة في المنطقة الوسطى، مثل حماة، بما فيها قواعد بحرية تابعة للجيش السوري في طرطوس واللاذقية.

وفي شمال شرقي البلاد، استهدف القصف الإسرائيلي مطار القامشلي، وفوج طرطب، ومطار دير الزور العسكري.

نوعية الأسلحة المدمرة

لا يوجد حصر دقيق للأضرار والأسلحة المدمرة جراء الغارات الإسرائيلية، ولكن سلاح الجو السوري كما تفيد البيانات كان يمتلك 330 طائرة مقاتلة وقاذفة روسية من طراز (ميغ 29 وسوخوي 24 وسوخوي 22 وميغ 25 وميغ 21)، إضافة إلى مئات المروحيات الروسية.

كما كان الجيش السوري يمتلك أنظمة دفاع جوي روسية من طراز (إس 200 وإس 300) إضافة لمنظمة (بانتسير-إس1) متوسطة المدى، بالإضافة إلى صواريخ أرض أرض روسية من طراز (سكود-س) يصل مداها إلى أكثر من 300 كيلو متر، وصواريخ (سكود-د) يصل مداها إلى أكثر من 700 كيلومتر.

وكذلك يمتلك الجيش آلاف الدبابات من نوع (تي-90، وتي-72، وتي-64، وتي-55) الروسية.

كما دمرت الغارات الإسرائيلية سلاح البحرية السوري بالكامل، وكان يضم غواصتين من طراز أمور الروسية، وفرقاطتين من طراز بيتيا، إضافة إلى 16 زورق صواريخ روسيا من طراز أوسا و5 كاسحات ألغام روسية من طراز بيفينغنيا و6 زوارق صواريخ تير إيرانية.

ولا توجد أية معلومات موثقة تؤكد استهداف "إسرائيل" للأسلحة الكيميائية خلال هجومها الجوي في سوريا، ولكن يعتقد بعض الخبراء أنه جرى استهداف جزء من تلك الأسلحة، والتي كانت مخزنة في معسكرات ومعامل عسكرية بمحافظتي حماة وحلب.

وتشكل أسراب الطائرات المقاتلة وصواريخ أرض-أرض والأسلحة الكيميائية خطراً مباشراً على "إسرائيل"، كونها قادرة على استهداف المواقع العسكرية في الجولان السوري المحتل، كما تشكل المعامل والمصانع العسكرية خطراً كبيراً على "إسرائيل"؛ لقدرتها على إنتاج صواريخ باليستية وطائرات مسيرة وأسلحة كيميائية.

موقف القانون الدولي من العدوان على سوريا

يُعدّ التوغل الإسرائيلي في المنطقة العازلة وعدة قرى جنوب سوريا إضافة لقصف المواقع العسكرية السورية، مخالفاً للقانون الدولي، ويشكّل انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك للعام 1974 والذي يُلزِم كلًا من سوريا و"إسرائيل" بالوقف الكامل لإطلاق النار؛ تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 338 لسنة 1973.

ووفقاً للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بن سول، فإنه لا يوجد أي أساس على الإطلاق بموجب القانون الدولي لنزع سلاح بلدٍ ما بطريقة وقائية أو مسبقة.

هل يمكن تعويضها؟

ونظرياً يمكن للحكومة السورية المقبلة شراء أسلحة جديدة من عدة دول، إضافة لإعادة ترميم وبناء المعامل والمصانع العسكرية، ولكنها ستكون بحاجة ماسة لإقامة دفاعات جوية متطورة؛ حتى تضمن ألّا تُعيد الطائرات الإسرائيلية استهداف المطارات ومخازن الأسلحة في سوريا.

ووفقاً لخبراء عسكريين وسياسيين فإن حصول الحكومة السورية القادمة على اعتراف دولي، سيمكنها من شراء أسلحة متطورة بسهولة من عدة دول مثل: أميركا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية، وذلك وفقاً لمستوى العلاقات التي ستعقدها مع تلك الدول، وفي حال رفضت الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بها، فيمكن للحكومة السورية أن تلجأ للحصول على أسلحة من دول أخرى مثل: تركيا وروسيا والصين وصربيا وباكستان.

مجلس النواب الأمريكي يصادق على الميزانية الدفاعية بحجم 884 مليار دولار

واشنطن/ الاستقلال:

صادق مجلس النواب الأمريكي، أمس الأربعاء، على مشروع الميزانية الدفاعية للولايات المتحدة لعام 2025 المالي الذي بدأ في 1 أكتوبر الماضي.

ويقدر حجم الميزانية الدفاعية الأمريكية لهذا العام المالي بـ 884 مليار دولار، ما يعتبر رقمًا قياسيًا ويزيد على ميزانية العام السابق بنسبة 1%.

ويتضمن مشروع الميزانية الذي يقع في 1800 صفحة مختلف القيود على التعامل مع روسيا، بما في ذلك حظر التعاقد مع الجهات الروسية التي تعمل في مجال الوقود الأحفوري والحكومة الروسية وقطاع الطاقة الروسي.كما يحظر مشروع القانون تبادل المعلومات مع روسيا فيما يخص الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية باستثناء الحالات عندما يبلغ وزيرا الدفاع والخارجية الكونغرس بأن روسيا تقدم معلومات مماثلة في هذا المجال.

ويحظر مشروع الميزانية تخصيص أية موارد لتزويد روسيا بالتقنيات الخاصة بأسلحة القصف الحركي، وكذلك تقديم بيانات القياس عن بُعد لأنظمة الدفاع الصاروخي.

ومن المتوقع أن يصادق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع الميزانية الأسبوع القادم، ثم ستُحال الوثيقة للرئيس جو بايدن للتوقيع عليها حتى تدخل حيز التنفيذ.

إيرلندا تنضمّ لجنوب إفريقيا بدعوى الإبادة الجماعية ضد دولة الاحتلال

دبلن/ الاستقلال:

أعلن وزير الخارجية الإيرلندي مايكل مارتن أن الحكومة وافقت على انضمام إيرلندا في قضية محكمة العدل الدولية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد "إسرائيل" بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وسيتم تقديم المداخلة في المحكمة في لاهاي في وقت لاحق من هذا الشهر.

وفي أعقاب اجتماع الحكومة الإيرلندية، أمس الأربعاء، وصف مارتن ما يحدث في غزة بالعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني؛ بسبب الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة، مما أدى إلى مقتل 44 ألف شخص وتشريد ملايين المدنيين.

وعبر عن قلقه من أن التفسير الضيق للغاية لمَا يشكّل إبادة جماعية يؤدي إلى ثقافة الإفلات من العقاب التي يتم فيها التقليل من حماية المدنيين، مشيراً إلى أن "وجهة نظر إيرلندا تجاه الاتفاقية أوسع وتعطي الأولوية لحماية حياة المدنيين-وباعتبارها مؤيدًا ملتزمًا للاتفاقية- فإن الحكومة الإيرلندية ستعزز هذا التفسير في تدخلها في هذه الحالة".

وأشار إلى أن تدخل إيرلندا يوضح اتساق النهج الذي تتبعه في تفسير وتطبيق اتفاقية الإبادة الجماعية.

وبموجب الانضمام للدعوى وفقاً للمادة 63 من ميثاق المحكمة، من الممكن الإدلاء ببيان عام حول كيفية تفسير اتفاقية الإبادة الجماعية التي هي موضوع النزاع، علاوة على الحدث الملموس المتعلق بأساس النزاع.

وكانت جنوب إفريقيا قد رفعت في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2023 دعوى ضد "إسرائيل" أمام محكمة العدل الدولية، على خلفية تورطها في "أعمال إبادة جماعية" ضد المواطنين في قطاع غزة، وبالتالي انتهاكها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1948 بشأن منع الإبادة الجماعية.

أردوغان يعلن عن اتفاق تاريخي للمصالحة بين الصومال وإثيوبيا

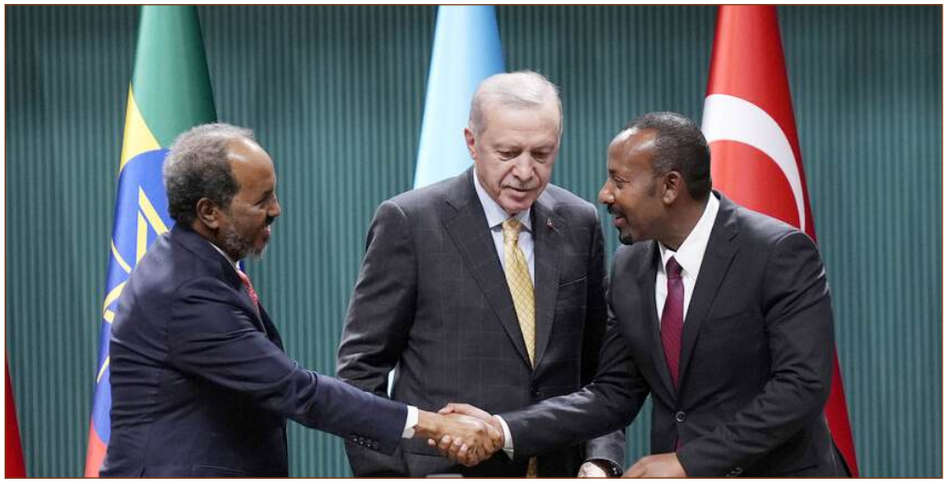

أنقرة/ الاستقلال:

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الأربعاء، إنه تم اتخاذ "الخطوة الأولى نحو بداية جديدة قائمة على السلام والتعاون بين الصومال وإثيوبيا".

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، في المجمع الرئاسي بالعاصمة التركية أنقرة.

ولفت أردوغان إلى أن الثقة التي منحتها الصومال وإثيوبيا لتركيا تمخضت عن الوصول إلى مرحلة مهمة في "عملية أنقرة" التي بدأت قبل 8 أشهر.

وتابع أردوغان: "اتخذنا الخطوة الأولى نحو بداية جديدة قائمة على السلام والتعاون بين الصومال وإثيوبيا؛ متغلبين على حالات الاستياء وسوء التفاهم".

وأشار الرئيس التركي إلى أن تطلعهم الأساسي هو ضمان السلام والاستقرار في هذه البقعة المميزة من إفريقيا، موضحاً أن وزيري خارجية الصومال وإثيوبيا اجتمعا مرتين في أنقرة ومرة في البيت التركي بنيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ شهر مايو الفائت.

وأكمل: "إضافة إلى هذه الاجتماعات المباشرة، أجرينا اتصالاتٍ هاتفية عدة مرات، وطوال هذه العملية برمتها استمعنا بعناية إلى حساسيات الأطراف وأولوياتها وتطلعاتها، وبفضل الإسهامات القيّمة من كِلا البلدين، أصدرنا نص الإعلان المشترك الذي اتفقنا عليه اليوم".

وبين أردوغان أن الجغرافيا التي تقع فيها الصومال وإثيوبيا، رغم أنها عانت من العديد من المظالم وكانت مسرحاً لصراعات خطيرة في الماضي، إلّا أنها شهدت عهوداً مشرقة في التاريخ وقدمت إسهامات كبيرة للإنسانية.

وأوضح قائلاً: "الإعلان المشترك المتفق عليه بين الصومال وإثيوبيا سيضع الأساس للتعاون والتنمية الاقتصادية والازدهار في المنطقة على أساس الاحترام المتبادل"، مردفاً: "سنتخذ خطواتنا مع الصومال وإثيوبيا معاً بعد الآن، وسنعمل معاً على تنفيذ المشاريع التي من شأنها زيادة السلام والازدهار لشعوب المنطقة".

وهنأ أردوغان، الرئيس الصومالي ورئيس الوزراء الإثيوبي بمناسبة التوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي وشكرهما على موقفهما البنّاء، مضيفاً: "خاصة بما يتماشى مع مطالب إثيوبيا بالوصول إلى البحر، آمل أنه بعد اجتماعنا الأول اليوم سنواصل ذلك، وواثق من أن شيخ محمود، سيقدم الدعم والمساندة اللازمة فيما يتعلق بالوصول إلى البحر".

واستطرد: "هذا العالم يسعنا جميعاً، بالتأكيد سنأخذ مكاننا هنا معاً، وإن شاء الله سنتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك معاً".

وقد تدهورت العلاقات بين الدولتين الجارتين منذ إبرام إثيوبيا اتفاقاً مع إقليم "صوماليلاند" في الأول من يناير 2023، أذِن لأديس أبابا باستخدام سواحل الإقليم على خليج عدن لأغراض تجارية وعسكرية.

ورفض الصومال صفقة إثيوبيا مع "صوماليلاند"، ووصفها بأنها "غير شرعية وتشكل تهديداً لحُسن الجوار وانتهاكاً لسيادته"، فيما دافعت الحكومة الإثيوبية عن الاتفاق قائلة: إنه "لن يؤثر على أيّ حزب أو دولة".

«الثوري الإيراني»: إيران ستعلن عن طائرة مسيرة جديدة «ستغير الآفاق»

طهران/ الاستقلال:

أعلن الحرس الثوري الإيراني، أمس الأربعاء، أن إيران ستعلن عن نموذج جديد من الطائرات بدون طيار "ستغير الآفاق".

وقال قائد القوات البحرية للحرس الثوري الإيراني علي رضا تنكسيري، إن البحرية التابعة للحرس الثوري ووزارة الدفاع الإيرانية طورتا بشكل مشترك نموذجاً جديداً من الطائرات بدون طيار "فريدا" و"سيغير الآفاق".

وأضاف تنكسيري أن الطائرة بدون طيار الجديدة ستضاف إلى أسطول إيران قريبًا.

هذا وتمتلك إيران أسطولاً من المسيرات للاستطلاع والهجوم، تتنوع قدراتها في مدى وساعات التحليق، وأوزان المتفجرات والذخائر التي تحملها.

رئيس البرلمان العربي: لن نتوانى عن بذل أي جهد يساعد الشعب الفلسطيني

القاهرة/ الاستقلال:

أكد رئيس البرلمان العربي-رئيس لجنة فلسطين- محمد اليماحي، أن "القضية الفلسطينية ستظل دائماً قضيتنا الأولى والمركزية وفي قمة أولوياتنا".

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقب اختتام أعمال لجنة فلسطين التي عُقدت أمس الأربعاء، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في العاصمة المصرية، القاهرة، بمشاركة نائب رئيس اللجنة ناصر أبو بكر، ومندوب دولة فلسطين لدى الجامعة العربية السفير مهند العكلوك، وعدد من أعضاء اللجنة.

وقال اليماحي: "لن نتوانى عن بذل أي جهد يساعد أشقاءنا بفلسطين في حصولهم على حقوقهم المشروعة كافة، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس".

وأضاف أن "اجتماع اليوم (أمس) يأتي في ظل استمرار حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ومحاولات التهجير القسري في قطاع غزة منذ أكثر من 14 شهراً، راح ضحيتها آلاف المدنيين الأبرياء معظمهم من الأطفال والنساء، بالإضافة إلى استمرار انتهاكات المستعمرين في الضفة الغربية".

ووصف ما يمارسه الاحتلال في غزة بأنه إبادة جماعية، في ظل تحول القطاع إلى منطقة منكوبة يستخدم فيها الاحتلال كافة الأسلحة المحرمة دوليًا، بما في ذلك استخدام الجوع كسلاح، مؤكداً أن البرلمان يضع على عاتقه إنهاء هذه الكارثة الإنسانية وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

وأوضح أن اللجنة حرصت على التنسيق مع مفوضية فلسطين وقطاع فلسطين في الجامعة العربية ووكالة "الأونروا"، في إطار الدور الذي يقوم به البرلمان بمجال الدبلوماسية البرلمانية، إذ تم استعراض ما تقوم به "الأونروا" التي تقدم العون والإغاثة لأكثر من 6 ملايين لاجئ فلسطيني.

وتابع أن اللجنة وجهت نداءً إلى كافة الأطراف الدولية والأممية للاضطلاع بمسؤولياتها في ظل إخفاقات مجلس الأمن، وذلك للتحرك من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة، والذي لن يتحقق إلا بحل القضية الفلسطينية وتحقيق العدالة والحرية للشعب الفلسطيني.

من جانبه، أكد أبو بكر أن ما يجري في قطاع غزة هو جريمة حرب متكاملة الأركان وإخفاق للإنسانية ولمبادئ القانون الدولي، مشيراً إلى أن القطاع ما يزال يتعرض لحرب إبادة جماعية مستمرة منذ أكثر من 14 شهرًا.

وقال إن اجتماع اليوم (أمس): "يأتي ونحن أمام منعطف تاريخي، ومصيري، وظروف قاسية، وشديدة التعقيد، مع استمرار إسرائيل بحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزة، وهذا التصعيد غير المسبوق في الضفة الغربية بما فيها القدس"، مؤكداً توجيهات سيادة الرئيس محمود عباس بتكثيف الجهود لوقف العدوان على شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس.

لجنــة مشتركــة لمراجعــة نظــام الشركــات غيــر الربحيــة

رام الله/ الاستقلال:

أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني في رام الله، أمس الأربعاء، تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة نظام الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والشركات غير الربحية.

ويهدف تشكيل اللجنة إلى تطوير بيئة تنظيمية تعزز المصلحة العامة، وتلتزم بمبادئ الحوكمة والشفافية.

وجاء هذا الإعلان عقب جلسة حوارية عقدها وزير الاقتصاد الوطني، محمد العامور، بمقر الوزارة، بحضور وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ومسجل الشركات، طارق المصري، ومدير وحدة المتابعة المالية فراس مرار، إضافة إلى ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والشركات غير الربحية والجهات ذات العلاقة.

ويهدف اللقاء إلى تنظيم عمل الشركات غير الربحية بما يضمن تحقيق رسالتها في خدمة المجتمع الفلسطيني، مع التركيز على تعزيز الحوار البناء وترسيخ الشراكة الحقيقية مع مختلف القطاعات.

وقد استعرض الوزير خلال اللقاء ملاحظات المشاركين ومقترحاتهم، إذ أسفرت الجلسة عن مجموعة من التوصيات، وتم منح اللجنة المشتركة صلاحيات كاملة لمراجعة النظام القائم وتقديم توصيات تسهم في تلبية تطلعات الأطراف كافة.

وأكد وزير الاقتصاد الوطني، أن الشركات غير الربحية تُعد ركيزة أساسية في دعم التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف المجتمعية، من خلال مساهمتها في مجالات متعددة تشمل التعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية، وتمكين الفئات الأكثر احتياجًا.

وقال: «نعي أهمية توفير إطار قانوني وتنظيمي يضمن كفاءة هذه الشركات وشفافيتها، ويعزز دورها في خدمة المجتمع الفلسطيني».

وأشاد المشاركون في الاجتماع بجهود الوزارة في إطلاق هذا الحوار الإصلاحي الذي يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتكريس الشراكة في صياغة السياسات والإجراءات، بما يعزز دور الشركات غير الربحية في تحقيق التنمية وخدمة الوطن والمواطن.

وتُشكل الشركات غير الربحية، التي يبلغ عددها 320، حوالي 8% من إجمالي قطاع المنظمات غير الربحية، وتتخصص هذه الشركات في مجالات: التنمية الاجتماعية، والدراسات والأبحاث، والتطوير والتعليم.

وخلال العام الحالي، حصلت هذه الشركات على تمويل إجمالي بلغ نحو 64 مليون دولار، خُصص جزء كبير منه لدعم الجهود الإغاثية والإنسانية في قطاع غزة، تماشيًا مع توجهات الحكومة للاستثمار في تعزيز صمود المواطنين ودعمهم.

أكثر من 13 مليون دولار قيمة أغلى وحدة سكنية في «برج ترامب» بالسعودية

الرياض/ الاستقلال:

بيعت، أمس الأربعاء، أغلى وحدة سكنية في برج ترامب في جدة السعودية وهي عبارة عن «بينتهاوس» بقيمة 50 مليون ريال (حوالي 13,33 مليون دولار) خلال وقت قياسي من بدء طرح الوحدات اليوم.

ودشن إريك ترمب نجل الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترمب، اليوم، أعمال تنفيذ برج ترمب في جدة، بتكلفة تصل إلى ملياري ريال للمشروع الذي يتكون من 47 دوراً و350 شقة سكنية، ويهدف إلى جذب المستثمرين والسياح الدوليين، إلى سوق العقارات الفاخرة في السعودية.

كما تخطط «منظمة ترمب» وشركة التطوير العقاري الفاخر «دار جلوبال»، المتعهدتان بالمشروع، لإنشاء مشروعين عقاريين فاخرين جديدين في السعودية، ضمن مساعيهما للاستفادة من النمو السريع لسوق العقارات بالمملكة، بحسب وسائل إعلام.

يأتي هذا المشروع الجديد كأول ظهور لشركة «دار جلوبال العقارية» المدرجة في بورصة لندن، في جدة، التي تمتلك مشاريع قيد التطوير بقيمة 5,9 مليار دولار في 6 بلدان تشمل الإمارات، وعمان، وقطر، وبريطانيا، وإسبانيا، والبوسنة.

وفي السنوات الثماني الماضية جرى الإعلان عن مشاريع عقارية وبنية تحتية في المملكة بقيمة تصل إلى 1,3 تريليون دولار.

«الإحصاء»: تراجع حاد في رخص البناء الصادرة في فلسطين بنسبة 29%

رام الله/ الاستقلال:

قال الجهاز المركزي للإحصاء، إن عدد رخص البناء الصادرة في فلسطين انخفض خلال الربع الثالث من العام 2024 بنسبة 29% مقارنة بالربع المناظر من العام 2023،إذ لم يتم إصدار أية رخصة بناء في قطاع غزة خلال نفس الفترة،وأفاد "الإحصاء" في بيان له، أمس الأربعاء، بأن عدد الرخص الصادرة في فلسطين سجل ارتفاعاً قدره 21% مقارنة بالربع الثاني من العام 2024، وكانت نسبة الارتفاع في عدد رخص الأبنية الجديدة 17% مقارنة بالربع الثاني من العام 2024، فيما انخفضت بنسبة 36% مقارنة بالربع المناظر من العام 2023،وأشار إلى أنه بلغ عدد رخص الأبنية الصادرة للمباني السكنية وغير السكنية 1,929 رخصة خلال الربع الثالث من العام 2024، منها 1,048 رخصة أبنية جديدة.

كما بلغ مجموع مساحة الأبنية المرخصة (سكني وغير سكني) 942 ألف متر مربع، منها 719 ألف متر مربع مساحة الأبنية الجديدة و223 ألف متر مربع مساحة الأبنية القائمة.

ولفت "الإحصاء" إلى أن عدد الوحدات السكنية المرخصة بلغ 3,889 وحدة سكنية مساحاتها 649 ألف متر مربع، منها 2,884 وحدة سكنية جديدة مساحتها 487 ألف متر مربع،و1,005 وحدة سكنية قائمة مجموع مساحاتها 162 ألف متر مربع،وسجل عدد الوحدات السكنية الجديدة ارتفاعاً بنسبة 12% خلال الربع الثالث من العام 2024 مقارنة بالربع الثاني من العام 2024، وانخفاضاً بنسبة 31% مقارنة بالربع المناظر من العام 2023

أحلام الشركات الغربية في الصين تتلاشى مع تباطؤ النمو

بكين/ الاستقلال:

أكدت مجلة "الإيكونوميست" أن البيئة الاقتصادية في الصين أصبحت تحديًا كبيراً للشركات الغربية التي كانت تعتمد لسنوات على السوق الصينية كمصدر رئيسي للنمو والإنتاج.

ففي ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، واشتداد المنافسة المحلية، والتوترات الجيوسياسية، تواجه هذه الشركات واقعًا مختلفًا عن الآمال السابقة.

وعلى الرغم من تأكيد مجلس تعزيز التجارة الدولية في الصين أن 90% من الشركات الأجنبية تصف تجربتها في البلاد بأنها "مُرضِية"، فإن البيانات الواقعية تسلط الضوء على معاناة الشركات.

حيث أظهر استطلاع لغرفة التجارة الأميركية في شنغهاي أن أقل من نصف الشركات المشاركة متفائلة بشأن مستقبل أعمالها في الصين خلال السنوات الخمس المقبلة.

كما أعلنت شركة "جنرال موتورز" عن خفض قيمة استثماراتها المشتركة في الصين بأكثر من 5 مليارات دولار وإغلاق مصانع هناك.

وتشير "الإيكونوميست" إلى أن مبيعات الشركات الأميركية والأوروبية المدرجة في الصين بلغت ذروتها عند 670 مليار دولار في عام 2021، لكنها انخفضت إلى 650 مليارًا في العام الماضي.

أما هذا العام، فقد شهدت نصف الشركات التي أبلغت عن نتائج ربع سنوية انخفاضًا في مبيعاتها بالسوق الصينية.

منافسة محلية شرسة

وأصبحت المنافسة مع الشركات الصينية المحلية عقبة رئيسية أيضًا، وعلى سبيل المثال، فقدت "ستاربكس" حصة سوقية كبيرة لصالح "لوكين كوفي"، الذي يملك 21 ألف متجر مقارنة بـ13 ألفًا فقط العام الماضي.

كما تفوقت شركات السيارات الكهربائية مثل "بي واي دي" و"نيو" على الشركات الغربية بفضل التكنولوجيا المتطورة والأسعار المنخفضة.

ضغط جيوسياسي متزايد

وبحسب إيكونوميست زادت التوترات بين الحكومات الغربية والصين من تعقيد المشهد للشركات الأجنبية.

فقد فرضت الولايات المتحدة في ديسمبر/كانون الأول الجاري قيودًا جديدة على مبيعات معدات صناعة الرقائق لشركات صينية معينة، مما أثر على شركات مثل "لام ريسيرش" و"إيه إس إم إل".

كما أعلنت الصين عن تدابير مكافحة إغراق ضد منتجات أوروبية؛ ردًا على رسوم الاتحاد الأوروبي على السيارات الكهربائية الصينية.

وتخلص "الإيكونوميست" إلى أن الشركات الغربية في الصين أصبحت محاصرة بين التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، وأن آفاق التحسن في المدى القريب تبدو ضئيلة.

كما أشارت إلى أن التوترات المستمرة، مثل احتمال فرض الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب تعريفات جمركية جديدة على السلع الصينية، قد تزيد من الضغط على هذه الشركات.

الاحتلال يصادر ..

عدة منازل وآبار مياه واقتلعت عشرات الأشجار المثمرة في الضفة الغربية المحتلة والداخل المحتل، في الوقت الذي واصل عشرات المستوطنين اقتحام باحات المسجد الأقصى المبارك وسط حراسة مشددة من شرطة الاحتلال.

وأصدرت قوات الاحتلال أمس الأربعاء، قراراً بمصادرة 432 دونمًا من أراضي بلدتي الزاوية ورافات غرب سلفيت؛ بزعم توسعة الكسارة الحجرية المقامة على أراضي بلدة الزاوية منذ عام 1982 والتي تعمل لصالح المستوطنات .

وقال محافظ سلفيت اللواء د.عبدالله كميل، إن سلطات الاحتلال أصدرت قراراً بمصادرة 432 دونماً من أراضي مواطني بلدتي الزاوية ورافات الواقعة خلف جدار الفصل العنصري؛ من أجل توسعة كسارة حجرية تعمل لصالح الاحتلال تابعة لعدة شركات أوروبية منها هيدلبيرج الألمانية وهنسون وشركات باطون وأسفلت إسرائيلية، مشيراً إلى أن فترة الاعتراض على القرار لمدة 30 يوماً من تاريخ نشره، كما جاء في القرار، وهذه الفترة غير كافيه.

وأشار كميل بأن التوسع الاستيطاني سيبتلع مئات الدونمات لصالح المحجر على حساب الأراضي الزراعية والمناطق الأثرية في المنطقة، وهو أحد أساليب الاحتلال للقضاء على الوجود الفلسطيني وخاصة خلف الجدار؛ لأنها باتت تحت السيطرة الإسرائيلية التي تصدر قرارات المصادرة فيها باستمرار، حيث كان قبل ذلك مصادرة آلاف الدونمات لصالح إقامة منطقة صناعية ومقبرة إسرائيلية.

وإلى ذلك هدمت آليات الاحتلال، أمس الأربعاء، ثلاثة منازل واقتلعت عشرات أشجار الزيتون والعنب في محافظة الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة.

وقال الناشط ضد الاستعمار أسامة مخامرة، إن قوات الاحتلال هدمت بالجرافات مسكنين بمساحة 80 متراً، وخيمة، للمواطن رائد العمور، تؤوي 10 أفراد من عائلته.

وأضاف أن قوات الاحتلال أتلفت خزانات للمياه ومرافق أخرى، واقتلعت أكثر من 50 شجرة زيتون، ودمرت سياجاً وجدراناً حجرية في خربة منطقة الفخيت بمسافر يطا، بذريعة وقوعها ضمن ما تُسمى منطقة عسكرية.

وجرّفت قوات الاحتلال مساحات من أراضي المواطن أمين الغروز، واقتلعت عشرات أشجار الزيتون والعنب في منطقة وردان بالقرب من مخيم العروب شمالي الخليل.

وفي الخليل أيضاً، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، منزلاً وبئرين للمياه، وجرفت أراضي في المحافظة.

وذكرت مصادر محلية، أن قوات الاحتلال اقتحمت منطقة واد العمايرة شرق بلدة السموع جنوب الخليل، وهدمت منزل المواطن عيسى جبرين الدغامين، المكوّن من طابق واحد ومساحته 120 متراً مربعًا، بالإضافة إلى بئر للمياه، وجدران استنادية تحيط بالمنزل، بعد أن أجبرت أصحابه على إخلائه، والابتعاد عنه.

وفي منطقة وردان بقرية شيوخ العروب شمالاً، هدمت قوات الاحتلال بئراً للمياه للمواطن محمود السلاوي، وجرفت أراضي للمواطن أمين الغروز.

بالتزامن مع ذلك، داهمت مجموعات من المستعمرين المسلحين، أمس الأربعاء، منازل في مسافر يطا جنوب الخليل.

وذكرت مصادر محلية، أن أعداداً كبيرة من المستعمرين المسلحين داهمت بحماية من قوات الاحتلال الإسرائيلي، منازل المواطنين في قرية سوسيا بمسافر يطا، وفتشت المنازل وحظائر الأغنام ومحيطها، ما أثار حالة من الخوف لدى الأطفال والنساء.

وفي السياق ذاته، هدمت قوات الإسرائيلية، أمس الأربعاء، منزلاً قيد الإنشاء في مدينة الطيبة داخل أراضي الـ48 بذريعة البناء دون ترخيص.

وأفادت مصادر محلية، بأن الشرطة الإسرائيلية داهمت المنطقة الشمالية في مدينة الطيبة، وحاصرت المنزل الذي تعود ملكيته لعائلة منصور، ومنعت السكان من الاقتراب من مكان عملية الهدم.

وهذا المبنى هو الثاني الذي يُهدَم خلال أسبوعين في عارة وعرعرة، إذ تم هدم قاعة للأفراح خلال الأسبوع الماضي.

وفي حين، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الأربعاء، مدينتي رام الله والبيرة، وداهمت محلات للصرافة.

وأفادت مصادر محلية، بأن عدداً من آليات الاحتلال اقتحمت عدة مناطق من المدينتين، وداهمت ثلاثة محلات للصرافة، وقامت بإغلاقه.

وأضافت المصادر، أن جيش الاحتلال ألصق بيانات تهديد على أبواب الشركات الثلاث، محذراً أصحابها من إعادة فتح المحلات، وهو ادّعاء ارتفعت وتيرة استخدامه من قِبل جيش الاحتلال منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023؛ كذريعة لسرقة وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني والسطو على مقدراته المادية والبشرية.

كما اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأربعاء، عدة بلدات في محافظة جنين.

وأفادت مصادر صحفية، بأن قوات الاحتلال اقتحمت بلدة جبع جنوب جنين، وانتشرت في شوارعها، إذ تمركزت في شارع المدارس، كما انتشرت قوة من المشاة في عدة شوارع في البلدة، وداهمت عدداً من المنازل واعتلت أسطحها.

وأضافت أن قوة عسكرية إسرائيلية أخرى اقتحمت بلدتي رمانة وعانين غرب جنين.

وفي سياق متصل، اقتحم مستعمرون، أمس الأربعاء، باحات المسجد الأقصى المبارك، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

وأفاد شهود عيان، بأن عشرات المستعمرين اقتحموا الأقصى من جهة باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوساً تلمودية.

عشرات الشهداء ..

ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على قطاع غزة إلى 44,805 شهداء، و106,257 مصاباً، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأضافت الوزارة، أن قوات الاحتلال ارتكبت مجزرتين ضد العائلات في قطاع غزة، أسفرتا عن استشهاد 19 مواطناً، وإصابة 69 آخرين خلال الساعات الـ24 الماضية.

وأشارت إلى أن آلاف الضحايا لا يزالون تحت الركام وفي الطرقات ولا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم.

وفي شمال قطاع غزة، ارتفعت حصيلة مجزرة قصف منزل عائلة «أبو الطرابيش»، في محيط مستشفى كمال عدوان شمال القطاع، إلى أكثر من 25 شهيداً، إضافة لعدد كبير من الجرحى، بينما ما زال العديد من المواطنين تحت الأنقاض.

فيما استُشهِدَت أمّ وطفلاها، في قصف الاحتلال مواطنين في بيت لاهيا شمال قطاع غزة.

وأفادت مصادر محلية باستشهاد أمّ وطفليها، إثر قصف الاحتلال مجموعة مواطنين أمام بوابة مستشفى كمال عدوان ببيت لاهيا شمال قطاع غزة.

وفي سياق متصل، أفادت مصادر طبية، بأن الاحتلال استهدف المستشفى الإندونيسي عدة مرات بالرغم من وجود المرضى والكادر الطبي بداخله، ما أدى لإصابة 6 مرضى، كما استهدف الاحتلال مولدات الوقود والطاقم الذي حاول إصلاحها.

وتابعت المصادر، أن الأدوية والمواد الغذائية والمياه قليلة في المستشفى، وأن حصار الاحتلال يمنع من إدخال هذه المواد الضرورية للمرضى والكادر الطبي، إضافة إلى وجود امرأة حامل جريحة مُصابة في رقبتها ولا تستطيع الطواقم تقديم العناية الكافية لها.

فيما أطلقت مروحية الاحتلال نيرانها الثقيلة تجاه جباليا شمال قطاع غزة، كما استهدفت غارة جوية إسرائيلية منزلاً بمحيط مسجد الإحسان في جباليا البلد.

كما ذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال أحرقت عشرات المنازل في محيط مسجد الخلفاء ومنطقة أبو حسين بمخيم جباليا شمالي قطاع غزة، وذلك وسط عمليات نسف مستمرة للمباني السكنية بالمخيم، في إطار العملية العسكرية الإسرائيلية المستمرة بالمنطقة منذ 5 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

فيما، استُشهِدَ 22 مواطناً، بينهم أطفال ونساء، في مجزرة ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي، الليلة قبل الماضية، في بلدة بيت لاهيا شمال قطاع غزة.

وكانت طائرات الاحتلال الحربية قصفت الليلة، منزلاً لعائلة أبو طرابيش في محيط مستشفى كمال عدوان شمال القطاع، وهو بناية سكنية مكونة من عدة طوابق يقطنها حوالي 30 نازحاً، سوّتها طائرات الاحتلال بالأرض.

وأفادت مصادر طبية، بأنه تم انتشال 22 شهيداً، فيما بقيَ آخرون بين شهيدٍ وجريح ما زالوا تحت الأنقاض؛ لعدم تمكّن طواقم الإسعاف والدفاع المدني من الوصول إليهم.

وفي مدينة غزة، استُشهِدَت الصحفية إيمان الشنطي وزوجها، وأطفالها، أمس الأربعاء، بقصف استهدف شقة سكنية بعمارة الملش بحي الشيخ رضوان، شمال غرب مدينة غزة، ليرتفع عدد الشهداء الصحفيين لـ 193 منذ بدء الحرب.

وأفادت مصادر محلية بارتقاء 5 شهداء، بقصف الاحتلال شقة سكنية بعمارة الملش بحي الشيخ رضوان غرب مدينة غزة، والشهداء هم: الصحفية إيمان الشنطي، وزوجها حلمي عابد، وأطفالها (ألمى وعمر وبلال) عابد.

كما أصيب مواطن جراء إطلاق طائرات الكواد كابتر الإسرائيلية قنبلة على مواطنين في الشارع الثالث بحي الشيخ رضوان.

وفي حي التفاح أدى قصف الاحتلال لعدد من المواطنين في جوار مسجد المحطة إلى استشهاد 2 وإصابة العديد من الموجودين في محيط المسجد.

ووسط قطاع غزة، استُشهِدَ خمسة مواطنين وأصيب آخرون، مساء أمس الأربعاء، في غارات شنتها طائرات الاحتلال الإسرائيلي على مخيم النصيرات ومدينة دير البلح وبلدة الزوايدة وسط قطاع غزة.

وقصفت طائرات الاحتلال منزلاً في مخيم النصيرات، ما أسفر عن استشهاد عدد من المواطنين وإصابة 16 آخرين.

وأفادت مصادر محلية، بأن طائرات الاحتلال الحربية قصفت منزلاً لعائلة البيومي غرب مخيم النصيرات وسط القطاع، ما أدى لاستشهاد ثمانية مواطنين وإصابة آخرين.

كما أفادوا باستشهاد المواطن محمد زكريا اللوح وإصابة آخرين، نتيجة قصف طائرات الاحتلال المسيّرة مجموعة من المواطنين بالقرب من مدرسة دير البلح الإعدادية التي تؤوي نازحين.

واستُشهِد طفلٌ وأصيب آخر في قصف للاحتلال استهدف منزلاً في بلدة الزوايدة وسط القطاع.

واستُشهِدَ المواطن محمد عدنان أبو معيلق، جراء إطلاق النار عليه، من طائرة إسرائيلية مُسيّرة «كواد كابتر» في مخيم المغازي، وسط القطاع.

واستُشهِدَ مواطن وأصيب آخرون، جراء غارة من طائرة إسرائيلية مُسيرة، استهدفت مجموعة من المواطنين، في شارع «البركة»، بمدينة دير البلح، وسط القطاع.

كما أصيب صياد بجروح بالغة الخطورة، جراء استهدافه من زورق إسرائيلي، بينما كان على شاطئ بحر مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة. كما قصف طيران الاحتلال أرضاً زراعية خلف مدرسة البلعاوي ببلوك 12 شرق مخيم البريج.

وأشار مراسلنا إلى أن طيران الاحتلال استهدف منزلاً لعائلة الجعيدي، شرق مخيم البريج.

وقصفت طائرات الاحتلال منزلاً لعائلة أبو غولة، غرب مخيم النصيرات، كما وقعت إصابات جراء استهداف منزل من الطيران المروحي في منطقة بلوك سي بالنصيرات، وسط القطاع.

وشهد يوم أمس أوامر إخلاء إسرائيلية جديدة، شملت مناطق واسعة من وسط القطاع، خاصة مخيم المغازي، ومحيطه، إذ طالبت قوات الاحتلال المواطنين بإخلاء منازلهم، والتوجه لما تُسمّى «المنطقة الإنسانية»، بدعوى أنها مناطق قتال خطيرة.

وفي جنوب قطاع غزة، استُشهِدَ الشاب إسماعيل عوني ضهير إثر استهدافه، من مُسيّرة إسرائيلية، في منطقة خربة العدس شمال مدينة رفح.

كما ارتقى 3 شهداء وعدد من الجرحى، جراء أكثر من غارة إسرائيلية استهدفت مواطنين ونازحين، في منطقة مواصي مدينة رفح، وغُرِفَ من بين الشهداء: مهند بسام شلوف، ورمضان شلوف.

وشهد يوم أمس، أوسع عمليات نسف وتدمير للمنازل في مدينة رفح، إذ نسفت قوات الاحتلال مربعات سكنية كبيرة، حيث وصل الأمر لنسف حيّ بأكمله في منطقة «عزبة الندى»، على شاطئ البحر، إضافة لعمليات نسف في حي الجنينة، ومركز المدينة.

مئات الأسر النازحة من شمال القطاع تعيش ظروفاً صعبة في خيام مؤقتة بمدينة غزة